دفاعاً عن الكادحين

نضال الفقراء ضد غول الأسعار

إعداد مصطفى البسيونى



مركز الدراسات الاشتراكية

دفاعا عن الكادحين

نضال الفقراء ضد غول الأسعار

إعداد

مصطفى البسيوني

مركز الدراسات الأشتراكية

فهرس

مقدمة

عندما صدرت قرارات رفع الأسعار وإلغاء الدعم فـي يناير ١٩٧٧ انتفضت الجماهير في أنحاء مصـر احتجاجـا على إلغاء قراراته برفع الأسعار حفاظا علي وجوده. ورغم تمكن النظام من اجتياز الأزمة عبر التراجع عـن قراراتـه وبقمع الجماهير، إلا أن الدعم، وخاصة للسلع الأساسية، ظل خطا أحمر للنظام يحاول دائما الاقتراب منه ولكنـه يخشـى دائما اجتيازه. ومع اسـتمرار سياسـات التكيـف الهيكلـي والاندماج في الاقتصاد العالمي فقد النظام حـذره وظـن أن شبح يناير ١٩٧٧ قد زال إلى الأبد، فتوالت السياسات التـي حولت الأوضاع المعيشية إلى ما هو أسوأ مما أنتج انتفاضة يناير. وغير إن توقع مجرد هبة عفوية للجماهير ضد ارتفاع الأسعار علي غرار يناير ١٩٧٧ سيعني إهمالا للعديد مـن الظروف والعوامل التي تغيرت، فإذ تتشـابه الآن ظـروف ارتفاع الأسعار والفقر والعجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية لنسبة كبيرة من السكان من ظروف ينـاير ١٩٧٧ ، إلا أن الحلول التي كانت مطروحة ساعتها للخروج من الأزمة لـم تعد متوفرة، فلقد تراجعت الهجرة لبلاد النفط التـي شـكلت

يومها متنفسا للفقراء ، كما جرى تفكيك أغلب وحدات القطاع العام أو خصخصتها، والتي كانت تعمل علي استيعاب نسبة عالية من العمال وخلق درجة من الاستقرار، هذا بالإضافة إلى إن قدرة النظام راجعت بشدة علي استخدام القضية الوطنية والصراع العربي الصهيوني لتبرير الأزمة الاقتصادية وتأجيل حلها. وعلي صعيد آخر فقد استطاع النظام في ١٩٧٧ أن يتراجع بسهولة عن قرارات رفع الأسعار والتي كانت تعد أولى خطوات السياسات الاقتصادية الجديدة، أما الآن فقط قطع النظام شوطا بعيدا في هذه السياسة وتشكلت بناء عليها مصالح وعلاقات داخلية وخارجية والتراجع عنها ليس أسهل من التقدم فيها. كما أن الجماهير التي خرجت للمطالبة بالخبز في يناير ٧٧ أيضا لم تعد هي نفسها اليوم، فتجارب ربع قرن لابد وأنها غيرت الكثير، فالمعارك التي خاضتها الجماهير ضد الخصخصة والتكيف الهيكلي وتطبيق قانون الإيجارات الزراعية ودعما للانتفاضة وللشعب العراقي قادر علي خلق وعي وموقف مختلف. هذا وبالرغم من إنه من السهل القول أن الظروف المتوفرة في ٢٠٠٤ تختلف عن تلك التي توفرت في ١٩٧٧،

وأن ردود أفعال الجماهير وحركتها سوف تحمل الجديد ولكن من الصعب تحديد هذا الجديد.

ومع ذلك فإننا نطمح، عبر هذا الكراس ان نتعرف أكثر علي الأوضاع المعيشية الصعبة التي تعيشها غالبية السكان، وأن نحاول البحث عن الأسباب التي تخلق هذه الأوضـاع، وأن نلقي الضوء كذلك علي خبرات الجماهير في العالم فـي مواجهة الفقر والجـوع، وأن نكتشـف إمكانيـات الحركـة واحتياجاتها في مصر. وكلنا أمل أن يساعد هذا الكراس كافة المناضلين في القيام بدور أكثر فاعلية تجاه الأوضاع السائدة وتبقى الآمال معقودة علي حركة الكـادحين والفقـراء فـي مواجهة الاستغلال والإفقار.

زحف الجوع

طفلي الصغير يسألني ...
ألا بد أن أتعلم الحساب
أكاد أقول له ما الفائدة
ستعرف وحدك
أن قطعتين من الخبز
أفضل من قطعة واحدة

برتولد بريخت

الأرقام لا تخبرنا بالحقيقة كاملة عن أثر الغلاء الفاحش على حياة الكادحين والفقراء، فالأرقام مجرد أرقام قد يمـر عليها البعض دون أن يدرك مدى البؤس والشقاء الذى يختفى خلفها. الحقيقة تراها مباشرة عندما تنظر إلى طوابير الخبـز التى تصطف منذ الفجر أمام مخابز الرغيف المدعوم، نـرى حقيقة البؤس عندما نشاهد الأطفال فـى المنـاطق الفقيـرة يعانون من قصر القامة وسوء التغذية، نراها عندما نلاحـظ قطع خطوط التليفون والكهرباء عن المنازل التى لم تـتمكن من سداد الفواتير، الحقيقة نعرفها بكل قسوتها عندما نرى أب أو شاب فى قبيل العمر يقدمان على الانتحار فى فراراً مـن الفقر. هل هى الحقائق التى لا تقولها أرقام الغـلاء والـدخل والفقر فى مصر، ولكننا نراها بكل وضوح وفى كل خطوة. ولكننا بالرغم من ذلك فى حاجة لبعض الأرقـام والبيانـات لمعرفة أبعاد ما يحدث وحجم المعاناة التى يعيشها الفقـراء. فى يونيو ٢٠٠٠ كانت أسعار الجملة للمواد الغذائية ارتفعت إلى ٥٠٣,٦% بالنسبة لأسعار ١٩٨٦ / ١٩٨٧ أى أكثر من خمسة أضعاف وكانت أسعار الملابس الجاهزة وصلت إلـى ٤١٠% أى أكثر من أربعة أضعاف بالنسبة لنفس العام، أما

أسعار الوقود فكانت ٦٧٩,٢% أى أقل قلـيلاً مـن سـبعة أضعاف (١) بالنسبة لأسعار الجملة والتـى يترتـب علـى زيادتها زيادة أكبر فى أسعار المستهلك. هذا التضاعف فـى الأسعار فى هذه الفترة من شأنه العصف بمسـتوى معيشـة قطاعات واسعة من السكان فى ظل أوضاع الفقر والأجـور التى ستتعرض لها لاحقاً. ولكن قفزات الأسعار لـم تتوقـف وموجات الغلاء واشتعال الأسعار أصبحت أكثر تسارعاً فى السنوات التالية. ففى أكتوبر ٢٠٠٣ شهدت أغلب السلع قفزة كبيرة، فأسعار الدواجن واللحوم البيضـاء إرتفعـت بنسـبة ٤٠% إذ أرتفع سعر كيلو الدواجن من ٥,٥٠ جنيه إلى ٧,٥ جنيه، وارتفعت أسعار اللحوم الحمراء بنسبة ما بـين ١٠% و٢٠%، وارتفعت أسعار البقول بنسبة تصـل إلـى ١٨%، وإرتفعت أسعار أغلب السلع الأساسية وخاصة الأغذية بنسبة تصل إلى ٤٠%، (٢) وكانت تكلفة احتياجات أسرة مصرية مكونة من خمسة أفراد فى الحدود الدنيا تساوى ١٦٩٠ جنيه شهرياً (٣) وهو ما يعنى أن أغلب الأسر ستكون عاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية من غذاء وسكن وملابس وعـلاج وخدمات وتعليم حى فى الحدود الدنيا.

ولكن صعود الأسعار لم يتوقف، فلقد شهد عـام ٢٠٠٤ موجة غلاء جديدة وأشد قوة. ففى عام ٢٠٠٤ كانت الزيـادة فى أسعار السلع الغذائية خاصة وصـلت إلـى ٢٥ : ٤٥% على دفعات، فارتفع سعر زيت الطعام من ٢,٧٥ جنيه إلى ٤ جنيه، وارتفع سعر الشاى من ٦٥ قرش إلى ١ جنيه، وارتفع سعر العدس من ٣,٥٠ جنيه إلى ٥,٢٠ جنيه، والفاصوليا من ٢,٥٠ إلى ٤,٢٠ (٤)، كما تفاقمت أزمة رغيف الخبز فعلى الرغم من تصريحات الحكومة المتتالية بالتدخل لحل الأزمة إذ ازدادت الطوابير أمام المخابز إبتداء من أذان الفجر وحتى المساء مع تدهور فى حالة الرغيف ونقـص وزنـه، كمـا ارتفعت أسعار الخبز الغير مدعوم بأنواعـه مـن ١٥ : ٢٥ قرش، ومن ٥ : ١٥ قرش مع إنقـاص وزنـه أيضـاً (٥) وارتفعت أسعار الأسماك إرتفاعاً كبيراً فوصل كيلو البلطـى إلى ١٢ جنيه من ٧ جنيه بزيادة أكثر من ٦٥% (٦) كـذلك فقد ارتفعت قيمة فواتير الكهرباء والغاز والتليفون إرتفاعـاً ملحوظاً كذلك رسوم النظافة التى أثارت غضباً واسعاً بـين الجماهير، العلاج والأدوية لم تنجو أيضاً من الغلاء الفاحش، فتكلفة جراحات القلب زادت بنسبة ١٠٠% وإرتفعت تكلفـة

علاج السكر والضغط والقلب والفشل الكلوى بنسـبة تزيـد على ٤٥% (٧).

كما أرتفع سعر دواء التهاب الكبـد الوبـائي(الحبـة الصفراء) من ٨ جنيه للعلبة الي ١٢ جنيه للعلبة في حين أن سعر إستيراد هذا الدواء أقل من نصف دولار للعلبة (٨) من المعروف أن نسبة الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي في مصـر عالية خاصة بين الفقراء.

والحقيقة أن مؤشرات الأسعار المنشورة فى الجرائد أو تقارير الغرفة التجارية أو مؤشرات أسواق الجملة لا تعكس بالضرورة الأسعار الحقيقية التى تكون عادة أكثـر ارتفاعـا خاصة أسعار الخضر والفاكهة فمثلاً عندما كان سعر الخيار فى سوق العبور ١٥٠ قرش للكيلو كحد أقصى كان سـعره فى الأسواق الشعبية ٣٥٠ قرش والكوسة كانـت بـ ـ ١٦٠ قرش بحد أقصى فى سوق العبور وكانت تباع بـ ٤ جنيـه للكيلو والطماطم بـ ٥٥ قرش فى سوق العبور وبـ ٢ جنيه فى الأسواق الشعبية ونفس النسب تقريباً لباقى الخضـروات والفاكهة. (٨) هذه مجرد إطلالة سريعة على قطار الأسـعار الذى يسحق الفقراء والكادحين والحقيقة أن حتى هذه الأرقام

قد تكون متواضعة إذا أخذنا فى الاعتبار إختلافات الأسـعار من يوم إلى يوم ومن منطقـة إلـى منطقـة. ولكـن هـذه المؤشرات لا يظهر أثرها الحقيقي على حياة الفقـراء إلا إذا تعرضنا لأوضاع الأجور والدخل والتى مـن المفتـرض أن يلى على الأقل الاحتياجات الأساسية.

تشير إحدى الدراسات إلى تطور الأجر النقدى من عام ١٩٨٧ إلى ١٩٩٦ كما يلى ٣٨ جنيه أسبوعياً عـام ١٩٨٤، ٥٥ جنيه ١٩٩٠، ٥٩ جنيه عـام ١٩٩١، ٨٢ جنيـه عـام ١٩٩٤، ٩٩ جنيه عام ١٩٩٦ وهذه طبعاً قيمـة متوسـطة، وترصد نفس الدراسة تطور الأجر الحقيقى أى القيمة الفعلية للأجر بالنسبة لقيمة الأجر عـام ١٩٨٦ كمـا يلـى ٣٥%، ٣١%، ٢٨%، ٢٦%، ٢٧%، ٢٧% بنفس ترتيب السنوات (٩) معنى ذلك أن متوسط الأجر عام ١٩٩٦ كـان يسـاوى ٢٧% أى أكثر قليلاً من ربع متوسط الأجر عام ١٩٨٦ هذا الانخفاض الشديد فى الأجر الحقيقى يعكـس هـوى تـأثير إرتفاع الأسعار وإرتفاع نسبة التضخم على قـدرة أصـحاب الأجور على تلبية احتياجاتهم الأساسية بأجور فقدت أكثر من ثلثى قيمتها رغم زيادتها إسمياً وبشكل عـام فـإن مسـتوى

الأجور فى مصر يعتبر من أدنى مستويات الأجور فى العالم فعلى الرغم من أن متوسط ساعات العمل أسبوعياً فى مصر أكبر متوسط ساعات عمل فى العالم على الإطلاق ويبلغ ٥٨ ساعة أسبوعياً (١٠) إلا أن الحد الأدنى للأجور يعـد مـن المستويات المتدنية إذ وصل إلى ٤١٥ دولار سـنوياً عـام ١٩٩٥ : ١٩٩٩ بينما يصل فى الجزائر إلـى ١٣٤٠ دولار سنوياً وفى المغرب ١٦٧٢ دولار سنوياً وفى تونس ١٥٢٥ دولار سنوياً وفى السنغال ٨٤٨ دولار سـنوياً (١١) وبعـد القطاع الخاص الذى يعمل وفقاً لقانونه ١٢,٧ مليون عامـل (١٢) نموذجاً لتدنى الأجور وزيادة ساعات العمل، ففى عام ١٩٩٦ كان إجمالى الأجور السنوية التى يتقاضاها ٢٠١٦٥٥ عامل فى المدن الجديدة هى ٦٢٨,٨ مليون جنيه أى بمتوسط أقل ٢٦٠ جنيه شهرياً للعامل وكانت قيمـة الإنتـاج سـنوياً ١٨,٨٥٦٩ مليار جنيه (١٣) وبمعدلات الزيادة السنوية فـإن هذا الأجر بالكاد سيصل إلـى حـوالى ٤٣٠ شـهرياً عـام ٢٠٠٤، وترصد دراسة للأجور (١٤) أن متوسط الأجر فى القطاع العام عام ١٩٩٦ كان ١٠٣ جنيه أسبوعياً أى حوالى ٤١٢ جنيه شهرياً وفى القطاع الخاص ٩١ جنيه أسبوعياً أى

٣٦٤ شهرياً وبمعدلات الزيادة السنوية سـنجد أن المتوسـط العام للأجور عام ٢٠٠٤ يتراوح بين ٥٠٠، ٦٥٠ جنيه. إن هذا المستوى من الأجور يعكس حجم المعانات الناتجة عـن إرتفاع الأسعار، إذا أضفنا إلى ذلك نسبة البطالـة التـى لا تتمتع بأى دخل أو إعانة بطالة والتى تصل نسبتها فى بعض الإحصائيات إلى ٢٩% من قوة العمل بواقـع ٧,٣ مليـون عاطل (١٥) فإن الصورة ستصبح أكثر كآبة. وإذا نظرناً إلى توزيع الدخل على الأسر المصرية سنكشف عمق الأزمـة، ٤٠٣ ألف أسرة تعيش على دخل أقل من ٢٥٠ جنيه شهرياً، وهى ٢,٩% من السكان و ٢,٧ مليون أسرة أى ٢٠,٢% من السكان تعيش على ٥٠٠ جنيه شهرياً، ٧ ملايين أسرة بنسبة ٤٩,٨% من السكان تعيش على دخل يتـراوح بـين ٥٠٠ و١٠٠٠ جنيه شهرياً (١٦) معنى ذلك أن حوالى ٧٠% مـن السكان لا تكفيهم دخولهم لتلبية الحاجات الأساسية فى ظـل الأسعار الحالية. فإذا كانت تكلفة الاحتياجات الأساسية فـى حدها الأدنى لأسرة مكونة من خمسة أفراد تسـاوى ١٦٩٠ شهرياً بأسعار ٢٠٠٣ وإذا أضفنا متوسط زيادة فى الأسعار بنسبة ٢٥% فى عام ٢٠٠٤ فإن التكلفة سترتفع لأكثر مـن

٢٠٠٠ جنيه شهرياً، هذه الحسابات وإن كانـت متواضـعة للغاية إلا أنها تفاجئنا بحقيقة مؤلمة، وهى أن حـوالى ٥٠% من السكان والذين يعيشون فى أسر يتراوح دخلها من ٥٠٠ : ١٠٠٠ جنيه شهرياً لن يكفيهم دخلهم لأكثر من أسـبوعين وأن ٢٠,٢% من السكان والذين يعيشون فى أسـر دخلهـا ٥٠٠ جنيه شهرياً سيعانون من الجوع فى نهايـة الأسـبوع الأول من الشهر أما الذين يعيشون على أقل من ٢٥٠ جنيـه شهرياً فلن يكفوا عن الشعور بالجوع طوال الشـهر. هـذه الحقائق المريرة التى تعبر عنها معدلات الزيادة فى الأسعار وتدهور الأجور والدخل الحقيقى تنعكس بقوة فى مؤشـرات الاستهلاك التى تبين مدى الفقر والبؤس الـذى تعـيش فيـه غالبية السكان ففى عام ٢٠٠٣ كان إنفاق الفرد على الملبس ٣٨٦,٩ جنيه طوال العام (١٧) هذا المبلغ لا يكفـى لشـراء حذاء واحد من أرخص الأنواع أو بنطلون وبالكـاد سـيكفى لاستهلاك جوارب طوال العام. وفى عيد الأضـحى ٢٠٠٤ كان إجمالى الإنفاق على اسـتهلاك اللحـوم خـلال العيـد ٣٠٨,٢١ مليون جنيه (١٨) أى أقل من ٥ جنيه وهـو مـا يسوى حوالى ٢٠٠ جنيه للفرد طوال عيد الأضحى أما معدل

استهلاك الفرد من اللحوم الحمراء طوال العام فقد إنخفـض من ١٨,٩ كجم عام ٢٠٠٢ إلى ٨,٨ كجم عام ٢٠٠٣ (١٩) وهو ما يساوى حـوالى ٧٣٥ جـم شـهرياً أى ١٨٤ جـم أسبوعياً، أما استهلاك الفرد عن الأسماك فإنه يسـاوى ١١ كجم سنوياً (٢٠) أى أقل من كيلو جرام شهرياً هذا فى بلـد تغطى البحار حوالى ٥٠% من حدوده ويتمتع بمصايد داخلية من بحيرات ونهر النيل غنية بـالثروة السـمكية. والجـدير بالذكر أن كيلو السمك البلطى كان يبـاع حتـى منتصـف الثمانينات فى مجمعات النيل للأسماك بسعر ٢٥ قرش. أمـا القمح بكل ما يعنيه على مائدة الفقراء فإن معـدل اسـتهلاك الفرد منه سنوياً ١٨٠ كيلو ولكن الاستهلاك الحقيقى منه بعد خصم الفاقد يتراوح من ١٣٠ : ١٥٠ كجم سنوياً أى أقل من ٤٥٠ جم يومياً أى ثلاثة لأربعة أرغفة فى اليـوم بـالوزن الرسمى للرغيف وإذ تعتبر الكومة هذا المعدل مرتفع بالنسبة لمعدلات الاستهلاك العالمية إلا أننا نراه منخفضـاً جـداً إذا وضعنا فى الاعتبار إنخفاض الاستهلاك من اللحوم بأنواعها والخضروات والبقول والفاكهة. ولكن نجد الإشارة أيضـاً أن حتى هذه المؤشرات الفقيرة جداً فـى الاسـتهلاك لا تعبـر

بالكامل عن مدى المعانـاة التـى يعيشـها الفقـراء، فهـذه المؤشرات تمثل متوسط الاستهلاك الذى يتزايد لأضعاف هذه النسب بين الطبقات الغنية والتى تستطيع أن تنفق بوفرة على الاستهلاك من الغذاء والملبس والترفيه، وينخفض إلى أقـل من ذلك كثيراً للطبقات الفقيرة التى يتلاشى دخلهـا خـلال النصف الأول من الشهر. وبالنسبة لـ ٧ مليون يعانون منم البطالة فإننا نجد صعوبة فى توقع معدلات استهلاكهم.

لقد تركز حديثنا على السلع الغذائية سواء فـى إرتفـاع الأسعار أو الإستهلاك. وستصبح الصورة أسوأ كثير إذا مـا تطرقنا للتعليم مع ارتفاع نفقات التعليم المختلفة مـن أدوات مدرسية إلى مصروفات إلى زى مدرسى وكتـب خارجيـة فضلاً عن مجموعات التقويـة والـدروس الخصوصـية – الإجباري – كذلك إذا نظرنا إلى المواصلات التى ارتفعـت أيضاً أسعارها سواء الخاصة، التاكسى والسرفيس أو العامـة مثل الأتوبيسات بعد إختفاء أغلب الخطوط فئة الـ ٢٥ قرش وظهور الأتوبيس المكيف، ورفع ثمن تذكرة مترو الأنفاق مع استمرار تدهور الخدمة والزحام الخانق، ناهيك عن أسـعار السلع المعمرة والأثاث، والأجهزة الكهربائية، ولا يمكن طبعاً

تجاهل أسعار المساكن والإيجارات - باختصار أصبحت حياة الفقراء عبارة عن معاناة متصلة لتدبير شئون الحياة وتـوفير الحد الأدنى الضرورى عـن الاحتياجـات الأساسـية دون جدوى. إن نظرة سريعة على الإحصاءات الخاصة بالفقر فى مصر توضح حجم هذه المعاناة. تشير إحصـائيات الجهـاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى إرتفاع نسبة الفقـراء فى الحضر من ٣٩,٠١% عام ٩٠ / ١٩٩١ إلى ٤٤,٩٥% عام ٩٥ / ١٩٩٦، كما ازدادت حدة الفقر من ٤,٠٤% إلـى ٤,٩٦% فى نفس الفترة وازدادت فجوة الفقر من ١٠,٨٠% إلى ١٢,٩٨% فى نفس الفترة هذا فى الحضر أما فى الريف وفى نفس الفترة فقد إرتفعت نسبة الفقراء من ٣٩,٢١% إلى ٥٠,٢١% وزادت فجوة الفقر من ٧,٦٧% إلـى ١٢,٥٤% وزادت حدة الفقر ٢,٤٢% إلى ٤,١٨% (٢١) كمـا ترتفـع نسبة الفقراء بشدة فـى بعـض المحافظـات لتصـل إلـى ٧٨,٩٨% فى أسيوط، ٦٢,٠٢ فى بنى سـويف، ٨٨,٧١% فى سوهاج و٦٨,٤٢% فى قنا (٢٢) بنيما يشير تقرير البنك الولى ٢٠٠١ إلى أن نسبة السكان تحت خط الفقـر الأعلـى والذى يساوى دولارين يومياً يصل إلـى ٥٢,٧% وتصـل

فجوة الفقر عند هذا الحد إلى ١١,٤% هذا عن مسح عام ٩٥ / ١٩٩٦ (٢٣) هذا بسعر صرف الدولار عـام ١٩٩٣ أى أقل من نصف قيمته الحالية. هذه الإحصائيات ترجع إلى عام ٩٥ / ١٩٩٦، لاشك أنه مع موجات تزايد الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقى فإن عدد الفقراء قد تزايد على نحو مخيـف، وأن أحوالهم المعيشية قد تدهورت أكثر، لكـن حتـى هـذه الأرقام تبدو كارثة، فبلد يقترب عدد سكانه من ٧٠ مليـون يعانى حوالى نصفهم من الفقر هذا حسب بيانـات الجهـاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. ومع هذا الاشتعال فـى الأسعار يبقى السؤال هو كيف سيعيش أكثـر مـن نصـف السكان. وللأسف فالإجابة المنطقية الوحيدة بعد قراءة هـذه الأرقام هى أن أكثر من نصف السكان الذين يعيشون تحـت خط الفقر سيجوعون وأن قطاعات جديدة ستنضم إليهم مـع هذا الارتفاع المستمر فى الأسـعار. لقـد عرضـنا بعـض البيانات والإحصائيات عن ارتفاع الأسعار وأوضاع الأجور ومعدلات الاستهلاك وحجم الفقر فى مصر، إنها مجرد أرقام تتداولها التقارير ومراكز البحوث والخبراء، ولكـن لحجـم المرارة التى تختفى وراء هذه الأرقام. إنها المـرارة التـى

يشعر بها عشرات الملايين من الفقراء الذين يعجزون عـن توفير حياة كريمة فى ظل هذا الغلاء، المرارة والقهر التـى يشعر بها عامل يعمل لمدة ٥٨ ساعة فى الأسبوع ويضـيف من عمله ما قيمة ٤١١٣ دولار سنوياً إلى رأس المال (٢٤) ولا يستطيع توفير ثمن حذاء أو بنطلون متوسط الثمن علـى مدى العام الإضطهاد الذى ستشعر به أسرة يقطع عنها التيار الكهربائى لأنها دخلها نفذ قبل أن تسدد فـاتورة الكهربـاء. المهانة والإذلال التى يشعر بها كل من قـف سـاعتين فـى طابور الخبر لأنه لا يستطيع شراء الخبز الفاخر، الانتهـاك الذى ستشعر بع عاملة أو طالبة أو موظفـة، أو عامـل أو طالب أو موظفاً فى زحام المواصلات لأنهم يعجزون عـن دفع تذكرة الأتوبيس المكيف أو أجرة التاكسى، حتى الأرقـام المجردة تكاد تنطق بكل هذا. وتصور الحياة اليومية للفقـراء والكادحين ككابوس لا يمكن الإفاقة منه، معاناة دائمة، قهـر وإنتهاك لأبسط مبادئ الحقوق الإنسـانية، إهانـة للكرامـة وسحق للمشاعر الإنسانية هذا ما تعبر عنه هذه الأرقام وهذا ما سيشعر به كل إنسان لا يوفر له العمل الكادح حتى غـذاء أسرته. هذا ما يدفع أب فقير إلى الانتحار فراراً مـن فقـره

وعجزه عن تلبية احتياجات صغاره. ولكن تلك المعاناة مثلما تكون قادرة على خلق هذا الشعور بالمرارة والقهـر، فإنهـا أيضاً قادرة على خلق الشعور بالغضب والرفض، كما تـوقع للانتحار فإنها أيضاً تدفع للمقاومـة والنضـال. إن السـؤال البسيط الذى نقراه بكل وضوح على وجوه الكادحين والفقراء فى كل مكان هو لماذا نجوع؟ أجـل، إذا كنـا نعمـل هـذه الساعات الطويلة وننتج كل هذا الإنتاج فى الريـف والمـدن فكيف لا نستطيع أن نوفر احتياجاتنا البسيطة. هـذا السـؤال البسيط هو الذى يخلق بدلاً من الشعور بـالمرارة واليـأس الشعور بالرفض والرغبة فى المقاومة والنضال. ومحاولتنـا الإجابة على هذا السؤال هى خطوة على هذا الطريـق بعـد الرفض والمقاومة، خطوة علـى طريـق توحيـد جمـاهير الكادحين والفقراء فى مواجهة غول الغلاء والفقر والجـوع. لذا فإننا فى مواجهة كل ما عرضناه نتسائل مع كل الفقـراء والكادحين هذا السؤال المشروع .. لماذا نجوع؟

لماذا نجوع

من يفترس الحمل الجائع
غير الذئب الشبعان

أمل دنقل

يفترض هذا السؤال أن الوضع الطبيعى أن يجد النـاس إحتياجاتهم الأساسية بيسر خاصة عنـدما يصـل متوسـط ساعات العمل إلى ٥٨ سـاعة أسـبوعياً. أمـا أن يضـطر الإنسان للوقوف فى طابور لأكثر من ساعة للحصول علـى الخبز، أو يضطر للوقوف عدة سنوات فى طابور البطالة فى انتظار الحصول على فرصة عمل لا توفر حتى دخل يكفى الاحتياجات الأساسية، فهذا لاشك أمر غير طبيعى ولابـد أن أسباباً قوية تخلق هذا الوضع. فما هى هذه الأسباب؟

تدعى الدولة أو تفتعل أن الأسباب الحقيقيـة لارتفـاع الأسعار هى: النمو السكانى الذى يلتهم كل زيادة فى التنميـة ويرفع معدلات الاستهلاك، إرتفاع الأسعار العالمية وهو مـا يرتفع أسعار السلع المستوردة ويؤثر على الأسعار المحليـة، ارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه والذى يرفـع أيضـاً قيمـة الواردات. الشئ الوحيد الإيجابى فى هذا الخطاب الحكـومى هو أن الدولة تعترف بوجود الأزمة ولا تنكرها كالعادة.

ولأول وهلة تبدو هذه الأسباب جـديرة بالنقـاش وإن كانت تحتاج للكثير من سعة الأفق والصبر وهذا ما سنحاوله.

ولنبدأ بالزيارة السكانية. إن أسوأ ما يمكن القيام به هو إتهام الفقراء أنفسهم بأنهم السبب فى الفقر لتضليل الـرأى العـام وإخفاء الأسباب الحقيقية للغلاء والفقر، فهـل حقـاً تسـبب الفقراء لأنهم ينجبون كثيراً. تحدث الأزمة نتيجـة الزيـادة السكانية عندما تكون معدلات النمو السكانى أكثر من معدلات نمو الإنتاج والموارد، فتحدث حالـة مـن النـدرة وترتفـع الأسعار ويزداد الفقر كما نرى الآن هل هذا ما يحدثه لنقـرأ بعض البيانات لنعرف حقيقة ما حدث.

ارتفع عدد السـكان مـن ٥٤,٥ مليـون نسـمة عـام ١٩٩٢/٩١ إلى ٦٦ مليون نسمة عـام ٢٠٠٢/٢٠٠١ (٢٥) أى أن الزيادة السكانية بلغت أكثر قليلاً من ٢٠% تقريباً على مدى عشر سنوات وبمعدل متوسط ٢,١% سـنوياً فكـم زاد الإنتاج والموارد. فى هذه الفتـرة إرتفعـت قيمـة الإنتـاج الزراعى من ٣٠,١ مليار جنيه إلى ٨٢,٦ مليار جنيـه، أى أكثر من ٢٧٠% (٢٦) وإرتفعت الأرقام القياسـية لإنتـاج الأغذية من بداية التسعينات إلى عام ٢٠٠٠ بنسـبة ٥٦,٥% (٢٧) وارتفع إنتاج القمح مثلاً من ٤,٢٦٦ مليون طن إلـى

٦,٥٣٣ مليون طن أى أكثر من ٥٠% فى الفترى من ٩٠ : ١٩٩٩ (٢٨).

إذن فعلى الأقل تجاوز الإنتاج الغذائى الزيادة السـكانية بكثير. وماذا عن الإنتاج الصناعى؟

إرتفعت قيمة الإنتاج الصناعى من ٦٠,٢ مليار جنيـه عام ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٦,٧ مليار دنيه عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ أى اكثر من ٣٠٠%، كما إرتفعت قيمة الصادرات الصناعية من ١,٤ مليار دولار إلى ١٩ مليار دولار فى نفس الفتـرة، وإرتفعت الطاقة الإنتاجية المتاحة من حديـد التسـليح مـن ٢٠١٤ ألف طن إلى ٥٥٩٤ ألف طن أى أكثر من الضعف. (٢٩) لماذا إذن تتضاعف أسعار حديد التسليح. كـذلك فقـد إزداد عدد المشتغلين من ١٣,٧ مليون إلـى ١٨ مليـون أى أضيف ٤,٣ مليون مشتغل ومنتج بزيادة أكثـر مـن ٣٠%، (٣٠) كذلك فقد إنخفضت التكلفة الإجمالية لكل عامـل فـى الصناعة من ٢٢١٠ دولار فى الفتـرة ٨٠ : ١٩٨٤ إلـى ١٨٦٣ فى الفترة ٩٥ : ١٩٩٩ وفى الفترة نفسـها إرتفعـت صافى القيمة المضافة عن كل عامل فى الصناعة التحويليـة مـن ١٤٨١ دولار إلـى ٤١١٣ دولار أى حـوالى ثلاثـة

أضعاف. (٣١) يبدو إذن أن الزيادة السكانية بريئة من رفـع الأسعار وإفقار الملايين وتجويعهم وفقاً للأرقام كانت نسـبة الزيادة فى الموارد والإنتاج أضعاف الزيادة السكانية فضـلاً عن أن معدلات نمو السكان آخذة فى التراجع فى السـنوات الأخيرة.

أما عن الأسعار العالمية والدولار فإن اللافت للانتباه أن ارتفاع الأسعار لم يقتصر على السلع المسـتوردة أو التـى تحتوى على مكون أجنبى لكن ترتفع بموجب إرتفاع سعرها عالمياً أو لارتفاع سعر الدولار أمام الجنيه، ولكن الأسـعار كما عرضنا سابقاً إرتفعت بنسب كبيرة بالنسبة للسلع المحلية كالدواجن والخضار والفاكهة. ولكن السؤال الذى نود طرحه هو لماذا تتحدث الدولة دائماً عن إرتفاع جميع الأسعار عالمياً وتتجاهل الحديث عن سعر قوة العمل عالمياً أى الأجر، لقـد عرضنا سابقاً الفارق بين الحد الأدنى للأجور فـى مصـر وبعض الدول العربية والنامية والفارق بالتأكيد سيكون رهيباً إذا ما قارناه مع الدول المتقدمة فكما ذكرنا صل الحد الأدنى للأجور فى مصر ٤١٥ دولار سـنوياً عـام ٩٥ : ١٩٩٩، وكان فى أستراليا ١٥١٢٤ دولار وكندا ٣٠٦٢٥ دولار وفى

السويد ٢٧٠٩٨ (٣٢) دولار لماذا يتأثر دائماً رغيف الخبـز بالأسعار العالمية ولا يرتفع الأجر أبداً مع الأجور العالميـة علماً بأنه كما ذكرنا أن ساعات العمل فى مصر هى الأطول على الإطلاق (٣٣). وبينما صدر قرار بتثبيت سعر صرف الدولار لمستوردى السلع الأساسية للحد من إرتفـاع قيمـة الواردات فإن ذلك لم يوقف إرتفاع الأسعار.

ولدينا مثل جيد على طبيعة تأثير الأسعار المحلية بتكلفة الاستيراد الكلية سواء من جانب السـعر العـالمى أو سـعر الدولار أو الجمارك، وهو مثال الشاى فالملاحظ أن أسـعار الشاى قد إنخفضت على مستوى العالم ومع ذلك إرتفع سعر الشاى للمستهلك فى مصر بنسبة تصـل إلـى ٤٥% كمـا أوردنا، على الرغم من أن مستوردى الشاى استطاعوا توفير من ١٠٠ : ٢٠٠ مليون جنيه من قيمة أستيراد الشـاى مـن كينيا بعد عقد إتفاقية الكوميسا وإعفاء الشـاى الكينـى مـن الجمارك، وهو ما أضاع على خزينة الدولـة مـن ٤٠٠ : ٥٠٠ مليون دولار قيمة هذه الجمارك، كما يقـوم معبـؤوا الشاى بعمل توليفة من الشـاى الكينـى والشـاى الهنـدى الرخيص لتخفيض التكلفة. وفى حين تبلـغ تكلفـة اسـتيراد

الشاى مليار جنيه إلا أن تكلفة الاستهلاك تتجـاوز ٢ مليـار جنيه. الحقيقة أن سيطرة خمسة مستوردين كبار على تجارة الشاى وفرضهم للأسعار هى التى رفعـت أسـعار الشـاى وليست الأسعار العالمية أو تكلفة الاستيراد التـى إنخفضـت كلاً منها. (٣٤) وما يكشف زيـف الإدعـاء بـأن إرتفـاع الأسعار سببه الأسعار العالمية هـو أن أسـعار المنتجـات الغذائية بنسبة ١٧% مقارنة بأسـعار ١٩٩٥، وإنخفضـت أسعار العبوة بنسبة ٢٢,٤%، والزيوت بنسبة ١٠%، والسكر بنسبة ٤٠%، والأسماك بنسبة ٤٨% (٣٥) ومع ذلك إرتفعت أسعار كل هذه السلع فى السوق المصرية.

الجدير بالذكر أن أسعار توريد الحاصـلات الزراعيـة الرئيسية مثل القطن والقمح وقصب السكر، والتي تفرضـها الدولة على الفلاحين تقل كثير عن الأسـعار المسـتهلكين. يحدث هذا في الوقت الذي حـررت فيـه الدولـة أسـعار المستلزمات الزراعية وتركت صغار الفلاحين لأن الملكيات الكبيرة والمزارع الرأسمالية يغلب عليها زراعة محاصـيل التصدير مثل الفواكه والنباتات العطرية وغيرها.

إن الضجة التى يثيرها الخطاب الرسمى حول الزيـادة السكانية، والأسعار العالمية وارتفاع سعر الـدولار ليسـت سوى محاولة لتضليل الرأى العام. لقد كان قرار تحرير سعر صرف الدولار والذى تلاه قفزات فى سعر الـدولار أمـام الجنيه أحد الخطوات الأساسية فى سياسة إدمـاج الاقتصـاد المصرى فى السوق العالمى لتحقيـق مصـالح الرأسـمالية بتحسين شروط التصدير واتفاقيات الشـراكة والتبـادل مـع التجمعات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، أما تكلفة الاستيراد فإن كبار المستوردون يعيدون جمعها مع أرباح طائلـة مـن جيوب المستهلكين.

إن الدولة تحاول نفى مسؤليتها عن إرتفـاع الأسـعار باتهام الفقراء بكثرة الإنجاب أو بإحالتها إلى الأسعار العالمية والدولار وكان الغلاء قدر لا مفر منه، ولكن السياسات التى تتبعها الدولة منذ سنوات تقول أن هناك أسباب أكثر منطقيـة على غلاء والفقر. ولنتأمل بعض هذه السياسات وما تسـميه لنأخذ الدعم مثلاً.

لا تكف الحكومة عن التحدث عن حجم الـدعم الـذى تقدمه للفقراء والذى وصل فـى ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلـى ٦,١٥

مليار جنيه يبدو أنه رقم كبير فعلاً، ولكن هناك حقائق أخرى حول هذا الدعم، أولاً أن جزء كبير من هذا الدعم هو عبارة عن دعم غير مباشر أى دعم افتراضى وليس حقيقى ينشـأ عن مقارنة أسعار البترول العالمية وسعره فى السوق المحلى رغم أن مصر ليست دولة مستوردة للبترول، ويحسب هـذا الفرق كجزء من الدعم المقدم للفقراء (٣٦). ولكن إذا نظرنا لتطور مخصصات الدعم بالنسبة للميزانية والدخل القـومى سنكتشف أمراً آخر. فقد إنخفضت نسبة الدعم من ٣,٢% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٩/٩٠ إلـى ١,٥% عـام ٢٠٠٢/٢٠٠١ كما إنخفضت مـن ٨% مـن اسـتخدامات الموازنة العامة ١٩٩١/٩٠ إلى ٤,٨% عـام ٢٠٠١/٢٠٠١ (٣٧)، فى نفس الفترة إرتفع الإنفاق على الأمـن والداخليـة والسجون والدفاع من ١٠% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة عام ٩٢/٩١ إلى ١٢,٤% عـام ٢٠٠١/٢٠٠١ وبلغت قيمة هذا الإنفاق فى ٢٠٠٢/٢٠٠١ ١٥,٦٧٣٥ مليار جنيه، وبلغ الإنفاق على وزارة الداخلية والأمـن والشـرطة والسجون وحده ٤,٠٧٠٧ مليار جنيه فى هـذا العـام (٣٨) أكثر من أربعة مليارات جنيه أنفقتها الدولة فى عـام واحـد

على قمع المواطنين وتدعيم السلطة وستة مليارات على إطعامهم - يبدو أننا سنعثر على الأسباب الحقيقية للجوع الفقر. هذا عما تسميه الدولة دعم الفقراء.

والحقيقة أن الدعم الذى يقدمه الفقراء لخزينة الدولة أضعاف ذلك، ولننظر إلى الضرائب فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ كانت إجمالى الإيرادات الضريبية ٥١,٥ مليار جنيه وكان ٥٨,٨% منها ضرائب غير مباشرة - ضرائب على السلع والخدمات وجمارك - وكانت حصة ضرائب الدخل ٤١,٢% (٣٩) أى أن الفقراء يساهمون بأكثر من نصف الإيرادات الضريبية لخزانة الدولة والحقيقة أن الضرائب الغير مباشرة والمتحصلة من الفقراء هى الضرائب مضمونة التحصيل، عكس الضرائب على الدخل أى ضرائب الأغنياء إذ وصلت قيمة الضرائب الغير محصلة إلى ١٧,٨ مليار جنيه (٤٠). ولكن لابد أن حجم الإعفاء من الضرائب والجمارك يفوق هذا المبلغ كثيراً، فبالإضافة إلى سعر الشريحة الأخيرة من الضرائب ٦٥% إلى ٤٥% أى بنسبة ٢٠%، فقد جرى تحديد ما يدخل فى الوعاء الضريبى من ارباح النشاط الصناعى والتصديرى بـ ٨٠٠٠ جنيه فقط من صافى

الربح. هذا إلى جانب إعفاء المشـروعات الرأسـمالية مـن الضرائب لمدة من ٥ : ١٠ سـنوات وعـادة مـا تسـتفيد المشروعات من هه المدة ثم تقوم بتغير نشاطها للاستفادة من مدة أخرى، الملفت للنظر أن هـذه الإيـرادات لا تسـتخدم لتحسين شروط حياة الفقراء والذين يساهمون فيها بالحصـة الأكبر، العكس بأنها تستخدم لتشجيع الاستثمار عبر تـدعيم البنية التحتية اللازمة للرأسمالية. والحقيقـة أن هـذا الـدعم الضخم الموجه للرأسمالية ورجال الأعمال لم يكـن تـأثيره إيجابياً بالمرة على الأسعار، على العكس استفادت الرأسمالية من الإعفاءات الضريبية والجمركية وإنفاق الحكومـة علـى البنية الرأسمالية من خزينة الدولة التـى يمولهـا الفقـراء، واستفادت بشدة من خفض الأجور إلى أدنى درجة ممكنـة، وساهم كل ذلك فى خفض تكلفة الإنتاج ومع ذلك، ارتفعـت الأسعار وجنت الرأسمالية أرباحاً طائلة من جيوب الفقراء.

ومثالا علي الأرباح التـي يجنيهـا المسـتثمرون مـن المستهلكين هو صناعة الالبان، ففي حين ان سـعر توريـد الألبان من منتجي الألبان الطازجة تحدده وزراعة الزراعـة بـ ١٤٥ قرش للكيلو فإن سعره للمستهلكين يصل إلى ٣٧٥

قرش للكيلو رغم أن تكلفة البسترة والتعبئة لا تزيد عـن ٢٠ قرش للكيلو أي يربح أكثر من ٢ جنيه في الكيلـو الواحـد. كذلك لا تتعدى تكلفة تصنيع الكيلو الجبنة البيضاء أكثر مـن ٦ جنيهات وتباع بـ ١٢ جنيه للكيلـو (٤٤) هـذه النسـب الهائلة في الأرباح هي ما يمكن ان يؤدي الي هذا الغلاء.

فمن إذن يدعم من؟ إن الإنحياز للأغنياء على حسـاب الفقراء وإستنزاف الكادحين تعد أسباب أكثر منطقيـة للفقـر والجوع من تلك المبررات التى تسوقها الدولة عـن الزيـادة السكانية والأسعار العالمية والـدولار. ويبـدو ذلـك أكثـر وضوحاً إذا نظرنا إلى عملية الخصخصة والتى تفلت فيهـا الدولة ملكية شركات القطاع العام إلى رجال الأعمال عبـر عملية فاحت منها رائحة الفساد.

لقد كانت القيمة الدفترية للقطـاع العـام فـى ١٩٩١ حوالى ١٢٤ مليار جنيه حسب تقدير كمال الجنزورى وزير التخطيط فى هذا الوقت، وفى ١٩٩٣ قدر وكيـل أول بنـك الاستثمار القومى القيمة الفعلية لشركات القطاع العام بـأكثر من ٥٠٠ مليار جنيه، إن الفارق بين القيمة الفعلية والقيمـة الدفترية لشركات القطاع العام هو حجم ما أضافه عرق وكد

العمال فى القطاع العام على مدى سنوات طويلـة، وكانـت مفاجئة الخصخصة أنه فى ٢٠٠٠ كان تم بيع ١٣٥ شـركة وكانت الحصيلة ١٤,٨ مليار جنيه وكانت قيمـة الشـركات التى مازالت مملوكة للدولة ١٠ مليارات جنيه إضافة إلى ٤ مليارا جنيه قيمة أسهم الدولة فى شركات تمت خصخصتها. وبذلك أصبح إجمالى قيمة القطاع العام ٢٨,٨ مليار جنيه أى بفارق حوالى ٤٧٠ مليار جنيه لصالح كبار رجال الأعمـال الذين اشتروا القطاع العام. ولقد كانت قيمة البيع فى العديـد من الحالات تقل حتى عـن قيمـة الأرض المقـام عليهـا الشركات مثل صفقة بيبسى كولا، والمراجل البخارية، وفندق ميرديان. (٤٢) الأمر لم يتوقف عند ذلك فبعد فـتح كبـار رجال الأعمال عرق وكد العمال وحقوق الفقراء وإهدار أكثر من ٤٥٠ مليار جنيه لدعم المستثمرين، كان نصيب العمـال فى الشركات التى بنوها هو التسريح والإضـطهاد، فحتـى حصيلة البيع الهزيلة إستخدمت الدولة ١٩,٣% منهـا فـى تسريح العمال على المعاش المبكر (٤٣)، لكى تخفف الملاك الجدد من أعباء الأجور، وليزيد استغلال العمال الباقين فـى الشركات، عبر زيادة أعباء العمل وخفض الأجـر المتغيـر

وزيادة ساعات العمل. ولكن ليس هذا كل الدعم الذى وجهته الحكومة لرجال الأعمال والأغنياء، فمثلاً فـى عـام ١٩٩٢ كانت حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص ٢٨,٩ مليـار جنيه وفى عام ٢٠٠٠ كانت هذه القـروض إرتفعـت إلـى ١٥٠,٤ مليار جنيه أى أن المستثمرين تلقـوا فـى ثمـانى سنوات أكثر من ١٢٠ مليار جنيه قروض من البنوك بنسـبة ٦٦,٣% من إجمالى القروض، إضافة إلى ١٢,٥ مليار جنيه قدمها الجهاز المصـرفى مسـاهمة مباشـرة فـى تأسـيس مشروعات للقطاع الخاص. وقد وصلت نسبة تمويل الجهاز المصرفى للقطاع الخاص إلى ٣٦٥٥ من التمويل الممنـوح للحكومة والقطاع العام هذا وتقدر حجـم الـديون المتعثـرة بحوالى ٢٣,٩ مليار جنيه. (٤٤) من الطبيعى إذن أن يعانى عشرات الملايين من الفقر والجوع إذا كانت ثروات المجتمع والتى ينتجها الفقراء تدار لصالح حفنة من المستثمرين ولكن غير الطبيعى أنه فى ظل هذه السياسات المنحازة للأغنياء لا تكف الدولة عن معايرة الفقراء بالدعم الهزيل الذى يوجه لهم والذى لا يعد وجزءاً ضئيلاً مما يقدمه الفقراء للمجتمع.

الفساد أيضاً يمثل منفذاً مهماً لإهدار أموال الفقراء، ربما أكثر مما تدعوه الحكومة الأسعار العالمية ففى عـام ٢٠٠٣ فقط كانت قيمة الأموال المستولى عليها فـى ١٦٩ قضـية تسهيل إستيلاء على المال العام ٤,٦٥٢ مليـار جنيـه (٤٥) وفى قضية نواب القروض الشهيرة كان حجم المال المستولى عليه ١,٢٥ مليار جنيه (٤٦)، وفى تقرير عن الشفافية كانت ترتيب مصر وفقاً لمؤشرات الفساد ٦٤ (٤٧) وهو ما يعنـى معدلات إنتشار فساد مرتفعة للغاية.

ليست هذه هي كل الطرق التي تهدر به أموال الفقراء، فبعض أشكال الأنفاق الحكومي تحمل ابلغ الـدلالات علـي سياسية الدول. فحجم ما تم أنفاقه علـي الأثـاث والمعـدات المكتبية في عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ فقط بلـغ ٥٦٦ مليـون و ٦١٧ ألف جنيه وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ كان انفاق الحكومة علي نفس البند ٤٥٧ مليون و ٤٩٢ ألف جنيه، أما الحملات الإعلانية فأنفقت عليها الدولة فـي عـام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٤ كان الاتفاق علي نفس البند ١٠٧ مليـون و ٢٨٥ ألف جنيه، كما أنفقت الدولة علي وسائل نقـل كبـار المسئولين مبالغ تصل الي ٨٩٤ مليون و ٦٦٧ ألف جنيه في

٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ، و ٨٤٨ مليون و ٩٧٦ ألف في النصـف الأول من ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤. عرق الكادحين يتحول إذا إلـى أثاث فاخر لمكاتب الدولة ومواكب سـيارات فخمـه لكبـار المسئولين وزفات إعلانية لخداع الرأي العام، كما يتحول الي أرصدة في البنوك في الداخل والخـارج وأصـحاب المـال الحقيقيين متهمون بالتسبب في الأزمة.

ألا تكفى كل هذه الأسباب لتفسير الفقر والجوع وارتفاع الأسعار؟ تكفى بالطبع ولكن لدينا المزيـد. فلقـد سـاهمت الإحتكارات بشكل ملحوظ فى فرض أسـعار مبـالغ فيهـا وتحقيق أرباح خيالية، ولقد ضربنا مثال تجارة الشاى التـى يحتكرها خمسة مستوردين كبار، كذلك شركة مـالتى تريـد التى حققت أرباح تقدر بمئات الملايين من تجارة القمح والتى يديرها رؤساء وزراء سابقين ووزراء سابقين وحالين، (٤٨) وأيضاً حديد التسليح الذى قفز سعره نتيجة الإحتكار، ومـن أبرز الأمثلة على الاحتكارات ورعاية الدولة لها وأثرها على أسعار المستهلكين مثال شركة المحمول، فلقـد اسـتطاعت الشركتات العاملتان فى خدمة المحمـول احتكـار السـوق بمساعدة الدولة التى منعت وجود شركة منافسة لهما، وكـان

نتيجة ذلك أن حققت كلاً من الشركتين أرباح مليار جنيه فى عام واحد، رغم أن رأسمال كلا منهما لا يتجاوز مليار جنيه أى أن الأرباح فى عام واحد تجـاوزت ١٠٠% مـن رأس المال وهى نسبة ربح لا تتحقـق إلا مـن التجـارة الغيـر مشروعة أو الاحتكار وإسـتنزاف المسـتهلكين، المثيـر أن الشركتان لم تسددا أى ضرائب لتمتعمها بالإعفاء وفقاً لقانون الاستثمار، ليس ذلك فقط ولكن أيضـاً إمتنعـت كـلا مـن الشركتين عن تسديد ضريبة المبيعات والتى تحصلها بالفعـل من المشتركين وقيمتها للشركتين حتى ٣١ ديسـمبر ٢٠٠١، ٢٠٠ مليون جنيه. (٤٩) هذا مجرد مثال على الاحتكـارات التى تعرض أهم أسباب إرتفاع الأسعار والتى تتداخل فيهـا السلطة والثروة والفساد بشدة لتنتج فى النهاية، الفقر والجوع وارتفاع الأسعار بالإضافة إلى أرباح خيالية يجنيهـا كبـار المستثمرين. وإذا كنا نتحدث عن الفقر فيجدر بنا الإشارة إلى التفاوت الاجتماعى والطبقية المسيطرة على المجتمع. يشـير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، أن الـ ١٠% الأفقر من السكان فى مصر ينالون ٤,٤% من الدخل وأن الـ ـ ٢٠% الأفقر ينالون ٩,٨% من الدخل أما الـ ١٠% الأغنى فإنهم

يحصلون على ٢٥% من الدخل أى أن الـ ٣٠% الأفقر فى المجتمع يحصـلون علـى ١٤,٢% مـن إجمـالى الـدخل والشريحة الأغنى ١٠% تحصل على ربع الـدخل، وهـذا العشر الأغنى يحصل على أكثر من خمـس أضـعاف مـا يحصل عليه العشر الأفقر. (٥٠) يرجع هـذا إلـى مسـح ١٩٩٥، والواقع الآن أكثر تفاوتاً فحم الاستثمارات الرئيسـية لـ ١١ عائلة رأسمالية فـى مصـر يبلـغ ٥ مليـار دولار أمريكى، (٥١) وإذا نظرناً إلى نصيب الفـرد مـن الـدخل المحلى نجد التفاوت أكثر وضوحاً فحى المعادى والذى يضم ١٤٨,٦ ألف نسمة يبلغ نصيب الفرد مـن النـاتج المحلـى الإجمالى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ لـ ١٩٢٧٥,٤ جنيه بينما فـى مركز ومدينة دار السلام الذى يضم ٣١٣ ألف نمسة فيبلـغ نصيب الفرد فيه ١٧٥٣,٤ جنيه فى نفس العام، (٥٢).

هذا الظلم الاجتماعى البين هو ما يضع الفقـر. هكـذا تبدو الصورة أكثر وضوحاً، فبعيداً عن أوهام الزيادة السكانية والأسعار العالمية والدولار، تظهر الأسباب الحقيقيـة للفقـر والجوع وارتفاع الأسعار، سياسة دعـم للأغنيـاء ونهـب

الفقراء، الإستنزاف المنظم للكادحين، الاحتكارات، التفـاوت الطبقى الكبير والظلم الاجتماعى هذه هى الأسباب.

ولكن حتى هذه الأسباب لا تكفى وحدها لتغيـر الفقـر الذى يعانى منه أكثر من نصف السكان، فهناك سبب آخـر ملازماً وضرورياً لهذه الأسباب، وهو الاستبداد السياسى. إن الظلم الاجتماعى وإضطهاد الفقراء والنهب الفسـاد، تحتـاج للقبضة القوية، قانون الطوارئ مصادرة الحريـات، خطـر الإضطرابات والاحتجاجات، حجـب المعلومـات وتكمـيم الأفواه، هذه هى الإجراءات التى تحمى النهب والفساد، لذلك لا تندهش أبداً عندما تنفق الدولة عدة مليارات على السجون وأدوات القمع، والملايين يعانون من الجوع. إن قانون العمل الجديد الذى يفصل العمال وقانون الاستثمار الذى يدعم رجال الأعمال، ما كان ليصدرهما إلا برلمان تفرضـه إنتخابـات مزورة يمنع الناخبون خلالها من الوصول للجان الإنتخـاب، وعملية الخصخصة التى نهب خلالها عرق العمال ما كانـت لتتم إلا فى وجود نقابات تسيطر عليها الدولة وتضمن ولاءها ولا مانع إن كان أغلب مجالس إدارتها على المعاش، وقانون الطوارئ كان ضـرورياً لحراسـة الإحتكـارات وحمايـة

المستثمرين من احتجاجات الفقراء، ومـنعهم مـن توحيـد صفوفهم والدفاع عن مصالحهم الجماعية. القمع والنهـب لا يفترقان، والفقر والجوع هو النتيجة.

الآن لدينا الإجابة على السؤال الـذى طرحنـا والـذى يطرحه بالتأكيد الملايين من الفقراء: لماذا نجوع؟ لـيس لأن تعداد السكان يزداد أو لأن الأسعار العالميـة ترتفـع أو لأن الجنيه ينخفض أمام الدولار إننا نجوع بسبب النهب والفسـاد التفاوت الطبقى والظلم الاجتماعى. الجوع هو الضريبة التى يدفعها الفقراء لمراكمة الثروات لدى المسـتثمرين، طـوابير الخبز تتزايد مع تزايد الأربـاح الرأسـمالية، ١٢,٥% مـن أطفال مصر أقل من وزنهم الطبيعى لأن الاحتكارات تجرف ثروات المجتمع وتستنزف الكادحين. معاناة الكادحين لتـدبير أبسط احتياجاتهم ليست قدراً ولكنها النتيجة المنطقية لسياسات النهب والاستغلال. إذن هذه هى الإجابة لماذا نجوع؟ بسـبب النهب ولكن ماذا تجاة النهب؟ الإجابة بديهية نفعل ما يفعلـه فقراء العالم.. نناضل ضد الفقر والنهب والاستبداد.

النضال أيضاً.. ظاهرة عالمية

شبح يخيم على العالم
نحن نسميه رفيقا

روفائيل ألبرتي

لقد رفضنا تبرير ارتفاع الأسعار محلياً بارتفاع الأسعار العالمية، واعتبرنا ذلك مجرد محاولة لتضليل الرأى العام وإخفاء الأسباب الحقيقية والتى أوردناها. وهذا على أساس أن ارتفاع الأسعار لا يقتصر على السلع المستوردة، وأن الأجور فى مصر تنخفض كثيراً عن الأجور العالمية كما أن الأسعار المحلية لا تنخفض أبداً بانخفاض تكلفة الاستيراد بخفض الجمارك أو الأسعار.

وإذا كانت هذه الأسباب تجعلنا نرفض تبرير إرتفاع أسعار المستهلكين محلياً بالأسعار العالمية إلا أننا لا ننفى إرتفاع أسعار المستهلكين على المستوى العالمى. فالفقراء على مستوى العالم يعانون بالفعل من إرتفاع الأسعار وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. ولكننا لا نرى إرتفاع الأسعار على مستوى العالم كظاهرة خارقة للطبيعة كالأطباق الطائرة أو الأشباح. ولكننا نراها نتيجة حتمية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تضرب العالم وتزيد من معاناة الفقراء. إن ما يزيد الفقر ويهدد مستويات معيشة الفقراء ويجعل ارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية. هى سياسات السوق

التى يجرى تعميمها فى العالم على مدى السنوات العشـرين الأخيرة. لا يمكن فهم حجم الفقر فى العالم والذى وصل إلى ما يقرب من نصف سكان الأرض حيث يعيش أكثر مـن ٣ مليار على أقل من دولارين فى اليـوم ومـنهم ١,٣ مليـار يعيشون على أقل من دولار فى اليوم، لا يمكن فهم ذلـك إلا بالنظر إلى حجم التركز فى الثروات فإلى جانب هذا الفقـر تزيد ثروة أغنى ٢٠٠ رجل فى العالم على تريليـون دولار وثروة ٤٧٥ مليارديرً فى العالم تساوى مجموع دخل ٥٠% من سكان الأرض، وفى العالم يعانى ٨٤٠ مليون شخص من الجوع (١).

هذا ما أنتجته سياسات السوق عبـر إعطـاء الحريـة الكاملة لرؤوس الأموال والاسـتثمارات وإعفاءهـا مـن أى مسؤليات اجتماعية أو قيود. مع تقديم كـل أشـكال الـدعم الاقتصادى والسياسـى والتشـريعى للمسـتثمرين ورجـال الأعمال على حساب الفقراء والكادحين. وإزالة أى حـواجز أو معوقات أمام الرأسمالية. هذا هـو المضـمون الرئيسـى لسياسات السوق التى تطبق فى مصر كما تطبق فى العـالم. وهذا ما جعل إرتفاع الأسعار والفقر والجوع ظاهرة عالمية.

وببساطة لأن عصابات النهب والاستغلال والفساد والاحتكارات تنتشر على نطاق عالمى وتحميها الأنظمة السياسية وآليات السوق والرأسمالية وتقوم بنهب حقوق الفقراء والكادحين على مستوى العالم، إن ظاهرة إرتفاع الأسعار والفقر فى مصر جزء من ظاهرة إرتفاع الأسعار والفقر فى العالم لآن سياسات النهب والفساد والاحتكارات فى مصر جزء من سياسات السوق التى تضرب أنحاء العالم. وكما أن فقراء مصر جزء من فقراء العالم فإن أغنياء مصر جزء من أغنياء العالم الذين استفادوا بشدة من هذه السياسات ودافعوا عنها حتى الآن. هكذا تزول أى غرابة أو غموض من ظاهرة إرتفاع الأسعار فى العالم وتتحول من كونها تبرير لرفع الأسعار على المستوى المحلى إلى إتهام للمستفيدين من هذه الظاهرة والمدافعين عنها ومن يخفون بها حقيقة الاستغلال والنهب الذى يخلق الفقر والجوع.

ولكننا عندما نرى ارتفاع الأسعار كظاهرة عاليمة، فإننا لا نراها الظاهرة العالمية الوحيدة، ففى مواجهة إرتفاع الأسعار هناك ظاهرة عالمية تبرز بقوة فى أنحاء العالم، إنها النضال ضد إرتفاع الأسعار والإفقار واضطهاد الفقراء أجل

فكما أن الأغنياء وكبار الراسمالية لديهم ظواهرهم العالميـة التى يتشدقون بها فى كل مناسبة فالفقراء والكـادحين أيضـاً ظواهرهم العالمية التى يدافعون بها عن مصالحهم وحقوقهم، أمر الانتفاضات الجماهيرية التى أطاحت بأنظمة عريقة فـى الديكتاتورية وواجهت سياسات الإفقار تحولت هى الأخـرى إلى ظاهرة عالمية من أندونيسيا إلى بوليفيا إنتقضت جماهير الفقراء ضد الإفقار لتطالب بحقوقها فى الحياة والحرية وفـى مواجهة إرتفاع الأسعار إرتفعت رايـات الإضـراب العـام للمطالبة برفع الأجور، وضد التشريعات المعاديـة للعمـال والمنحازة للرأسمالية شـهدت عواصـم العـالم الرأسـمالى إضرابات ومظاهرات عارمة. هذه هى الظاهرة العالمية التى لا يتضمنها الخطاب الرسمى عنـد الحـديث عـن إرتفـاع الأسعار والفقر، نضال الجمـاهير الكادحـة ضـد النهـب والاستغلال - جماهير الفقراء لن تجلس فى مقعـد المتفـرج عند تسطوا الرأسمالية على الأقوات ومقدرات الحياة لتحولها إلى أرصدة وثروات تهيمن بها على العالم. هذه هى الحقيقة التى فرضتها حركات النضال فى العالم. لسنا هنـا بصـدد

دراسة شاملة عن الحركة الجماهيرية فى العـالم وسـنكتفى بضرب بعض الأمثلة من نضال الجماهير ضد الافقار.

فى الأرجنتين وبعد تطبيـق سياسـات السـوق وقـع الاقتصاد الأرجنتينى تحت وطأة أزمة قاسية متـاثراً بأزمـة اقتصاديات شرق اسيا. سارعت رؤوس الأموال والمدخرات الكبرى إلى الهروب من الأرجنتين ولم تجد الحكومة طريقـاً للخروج من الأزمة سوى بإلقائها على عاتق الفقراء. قامـت الحكومة سلسلة من الإجراءات التنشطية، خفـض الأجـور، خفض العمالة، خفض الإنفاق الحكومى، خفـض الضـمان الاجتماعى وكان لهذه السياسة أثار كارثية علـى الفقـراء، ووصلت نسبة الفقراء فى الأرجنتين إلى ٤٠% من السـكان ولكن هذا الهجوم على الفقراء لم يساعد فى إنفراج الأزمـة، فما كان من الحكومة إلا أن تستمر فى الهجوم لتنفيذ نصائح صندوق النقد الدولى. فقدمت الحكومة سلسلة أخـرى مـن الاعتداءات على حقوق العمال والفقراء فى مـارس ٢٠٠١ ولكن الجماهير تصدت لها وأجبرت الحكومة على سـحبها، ولكن مؤقتاً. فلقد عاودت الحكومة الهجـوم علـى الفقـراء بإجراء تخفيضات كبيرة من الإنفاق العام فى الميزانية تضمن

خفض للأجور بنسبة ١٣% وأكد ذلك انخفاض شديد فى قيمة العملة المحلية وإرتفاع فى عجز الموازنة والدين الخـارجى. ووصلت الأزمة إلى قمتها عندما قامت الحكومة بالاسـتيلاء على أموال المعاشات - تدرس الحكومة المصـرية إقتـراح شبيه فى هذه الآونة - ووضع حد أقصى لسحب المـواطنين من أرصدتهم فى البنوك، فى الواقع كانت الأرصدة الكبيـرة قد جرى سحبها بالفعل والذين منعوا من سحب أموالهم هـم صغار المودعين والموظفين الذى يصرفون رواتـبهم مـن البنوك. ما كانت الجماهير فى الأرجنتين لتترك تلك الهجمات دون رد، فلقد تصاعدت الاحتجاجات الجماهيرية ضد سياسة الافقار والتجويع التى إنتجهتها الحكومة. وتطورت الحركـة من مظاهرات طرق الأوانى والتى إستدعاها الجماهير مـن أزمنة الحكم العسكرى إلى حالة ثورية عارمة، قام العمـال خلالها بالإضراب عن العمـل واحـتلال المصـانع، وقـام العاطلون من العمل بسد الطرق وقامـت جمـاهير الفقـراء بمهاجمة محلات ومخازن المواد الغذائية ومصادرة ما فيها. كما قامت المظاهرات الكافية باقتحام مبنى البرلمان، وعمت الصدامات مع قوات الأمن التى فشلت فى السـيطرة علـى

الوضع رغم لجوئها إلى العنف وتمكنت حركة الاحتجاجـات الجماهيرية من الإطاحة بالرئيس الأرجنتين دى لاروا، ولـم يكن أخر الرؤساء الذين أطاحت بهم ثـورة الجمـاهير فـى الأرجنتين.

فلقد بدأت الجماهير فى عقد اجتماعات شعبية حاشدة بعد أن قام البرلمان بتنصيب دوهالدى رئيساً مكـان دى لاروا، وتشكلت لجان فى الأحياء والمـدن والقـرى مـن العمـال والعاطلين والطلبة والفقرء، وقد ساهمت هذه اللجـان وتلـك الاجتماعات الشعبية الحاشدة فى تطوير مطالـب جماهيريـة تعكس أفاق الحركة وطموحاتها وتضمنت هـذه المطالـب، الامتناع عن سداد الديون الخارجيـة، وتـأميم المؤسسـات الخاصة تحـت إدارة العمـال ولجـان الأحيـاء، وعقـاب المسؤولين عن قمع الاحتياجات الجماهيرية، وتشكيل لجـان أمنية على مستوى الأحياء وأعدت لمواجهة الأمن الحكـومى وحماية الاجتماعات الشعبية، وتشكيل برلمان وطنى مكـون من المنظمات واللجان الشعبية.

ومع هذا التطور فى الحركة والذى حمل فـى طياتـه ملامح ثورة جماهيرية توالى سقوط الأنظمـة فـى أوقـات

قياسية حيث أصبح من المستحيل لأى نظـام مصـر علـى الدوران فى فلك الرأسمالية العالمية تلبية هـذه المطالـب أو حتى بعضها. ووصل بذلك الصراع إلى حدود حرجة ورغم أن الجماهير أستطاعت قطع نصف الطريق فى اتجاه الثورة إلا أن النصف الآخر كان بحاجة لوجود حـزب جمـاهيرى ثورى يستطيع حسم الاختيار الثورى فى الوقـت المناسـب (٢). هذه إحدى المرات التى انتقضت فيها الجماهير الغاضبة ضد الفقر والجوع والتى لم تقنعها مبررات النظام عن الأزمة الاقتصادية العالمية والأسـعار العالميـة. والتـى أظهـرت الطاقات الهائلة للحركة الجماهيرية وقدرتها علـى الإبـداع، ومثلها فشلت أكاذيب النظام فى الأرجنتين فى خداع الجماهير فشلت أيضاً أجهزة القمـع فـى وقـت زحـف الانتفاضـة الجماهيرية. وتوحد خلال الانتفاضة العاطلون مع العمـال على الرغم من محاولات التفرقة بينهم كما توحـدت حركـة الطلبة مع جماهير الأحياء والطبقة الوطسى التى بها الأزمة والطلبة الذين إرتفعت عليهم مصروفات التعليم بعد خفـض الحكومة الإنفاق على التعليم. وطورت الجمـاهير أشـكالها التنظيمية ومطالبهـا وأهـدافها الاقتصـادية والاجتماعيـة

والسياسية كانت انتفاضة الأرجنتـين مـن أقـوى تجـارب الاحتجاج الماهيرى فى مواجهة الفقر ولكنها لم تكن الوحيدة.

فى بوليفيا أدت سياسات الخصخصة والتكيف الهيكـل التى الرئيس جونز الوسانشيزدنو لوزادا إلى تدهور مستويات معيشة غالبية السكان، فلقد وصلت نسبة الفقر فى بوليفيا إلى ٧٠% بعد تطبيق توجيهات صندوق النقد الـدولى وبرنـامج الخصخصة. ولقد اندلعت الاحتجاجات الجماهيرية بقوة فـى مطلع عام ٢٠٠٣ وقامت قوات الأمن بقمعها بوحشية ما أدى إلى قتل أكثر من ٢٠ شخص، وكانت برامج الخصخصة قد شهدت قبل ذلك احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق ففى عام ١٩٩٩ تحركت الجماهير ضد خطة الدولة لخصخصة المياه وساعدت الحركة الجماهيرية فى تدعيم جبهة (تحالف القـوة الاشتراكية) وكاد يفوز فى انتخابات يونيو ٢٠٠٢ لولا تدخل الولايات المتحدة بالتهديدات السافرة فى حال فـوز تحـالف اليسار، ودعمت بقوة المليونير سانشيز دولوزادا. ولكن لـم يوقف ذلك حركة الجماهير بـل علـى العكـس تصـاعدت الاحتجاجات الجماهيرية بشدة خاصة خاصـة ضـد خطـة دولوزادا لتصدير الغاز إلى أمريكا. ومع تزايد القمع الأمنى

ضد الجماهير، إنضمت قطاعات واسعة إلـى الاحتجاجـات فإلى جانب عمال المناجم وسائقى الشاحنات وإتحاد العمـال والفلاحين، إنضم الطلبـة والأسـاتذة وأهـالى المجنـدين، وقطاعات مـن الطبقـة الوسـطى، وطالبـت الانتفاضـة الجماهيرية بوقف برامج الخصخصة وخطة تصدير الغـاز، وعلى الرغم من سقوط ما بين ٧٠ إلى ١٣٠ قتيلاً بعد فـتح قوات الأمن النار على المظاهرات فى أحد الأحياء استمرت الانتفاضة الجماهيرية حتى أجبرت الرئيس دولوزارا المدعوم من الولايات المتحدة ووزير دفاعه وعدد من وزرائـه إلـى الاستقالة والفرار إلى الولايات المتحدة بعـد أن قـام مئـات الآلاف باحتلال العاصمة ومحاصرة القصر الرئاسى الـذى تحرسه المصفحات والمدرعات والمطاط بالبنـادق وقـوات الأمن والتى لم تتمكن من حمايته من غضب الجماهير (٣).

هذه هى انتفاضة أخـرى للفقـراء والكـادحين ضـد سياسات الإفقار والجوع والتـى تؤكـد أن سياسـة النهـب والاستغلال لا تمر دون حساب، وأن قبضة الأمن لن تتمكن من طوفان الغضـب الجمـاهيرى. لـم يقتصـر الغضـب الجماهيرى على القارة الأمريكية على غـرار الانتفاضـات

الجماهيرية ضد الفقر فى الأرجنتـين وبوليفيـا، وبيـرووا لاكوادور وهاييتى.

ففى أندونيسيا استطاعت الجمـاهير الإطاحـة بـأكثر الأنظمة استبداداً واسقاط الديكتاتور سوهارتو الـذى اسـتمر أكثر من ثلاثين سنة فى الحكم مسـتخدماً سياسـة القبضـة الحديدية، وكانت المعاناة التى خلفتهـا سياسـات سـوهارتو الاقتصادية والأزمة الاقتصادية الطاحنة التى أنتجتها آليـات السوق هى المحرك الرئيسي اللجماهير إلى جانب سياسـات القمع والاستبداد والاضطهاد العرقـى، ورغـم أن مجـرد زحزحة سوهارتو من السلطة كان أمر صعب التصور إلا أن الاحتجاجات المتواصلة للطلبة على مدى أسابيع ساهمت فى هز نظام سوهارتو، وكان تدخل الحركـة العماليـة حاسـماً عندما بدأت الاضراب والاحتجاجات العمالية بدأ معها العـد التنازلى لديكتاتورية سـوهارتو، ومـرة أخـرى حاسـبت الجماهير أحد المستبدين على سياسات القمع والإفقار.

ولم تتوقف الاحتجاجات الجماهيرية على سياسة علـى العمال والكادحين.

ففى كوريا الجنوبية وفى مواجهة قانون العمل الجديـد الذى يهدد حقوق ومصالح الطبقة العاملـة خـاض عمـال السيارات وبناء السفن إضراباً ضم أكثر مليون عامل ونظموا مظاهرات عارمة مطالبين بإبادة القانون إلى البرلمان وتغيير المواد التى تنقص من حقوق العمال كان هذا فى عام ١٩٩٦، الملفت أن الذى قاد هذه الحركة هو اتحـاد العمـال الغيـر رسمى والذى تحظره الدولة، بينما سائد اتحاد العمال الرسمى الدولة فى موقفها.

وفى مواجهة قانون شبيه فى إيطاليا ٢٠٠٢ نظم العمال إضراباً عاماً ضم أكثر من ١٢ مليون عامل فى أنحاء إيطاليا كما نظمو مظاهرة ضمت أكثر من ثلاثـة ملايـين عامـل مطالبين بإلغاء هذا القانون. يذكر أن الإضـرابات العماليـة التى خاضها فى فرنسا سانقواك حنان وعمال القطاع العـام ضد خطط ألان جوبية الهجومية على العمال والفقـراء فـى ١٩٩٥ قد أدت إلى اسقاطه فى الانتخابـات التاليـة. وفـى نيجريا عمت الإضرابات العمالية والمظـاهرات الشـوارع، وأقام الجماهير المتاريس والحواجز فى الشوارع لمنع كسـر الإضرابات، احتجاجاً على قرار الحكومة فى ٢٠٠٤ رفـع

أسعار الوقود بنسبة ٥٠% ما سيؤدى إلى رفع جميع السلع، ورغم القمع الأمنى استطاع العمال تدعيم الإضراب وضـم قطاعات من العمال والجماهير إليه وتـاثر بشـدة تصـدير البترول بالإضراب (٤).

وفى فبراير ٢٠٠٤ نظم عمال القطاع الصـناعى فـى إلمانيا إضراباً ضخماً شارك فيـه عمـال كبـرى شـركات السيارات والصناعة الألمانية إحتجاجاً على انخفاض الأجور ونظم العمال المضربين مظاهرات طـالبوا خلالهـا برفـع الأجور بنسبة ٤%.

وفى إيطاليا قام عمال النقل والمواصلات بإضراب شل وسائل النقل، رغم عرض شركات النقل زيادة فى الأجور لم يوافق عليها العمال وطالبوا بزيادة أكبر تتناسب مع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار. وكان قد سبق هـذه الإضـرابات التى وقعت فى نهاية عام ٢٠٠٣، مظاهرات ضخمة شـارك فيها مئات الألاف احتجاجاً على خطط حكومة بيرلسـكونى لإصلاح نظام التقاعد بما يتضمن رفع سنوات التقاعد وزيادة سنوات الخدمة التى يستحق عليها العامـل المعـاش. وفـى انجلترا، عمت مظاهرات ضخمة للطلبة شارع العاصمة لندن

فى نهاية ٢٠٠٣. احتجاجاً على رفع مصروفات الدراسـة، وفى فبراير ٢٠٠٤ أدى إضراب موظفى الطيران احتجاجـاً على إنخفاض الأجور وزيادة ساعات العمـل إلـى إربـاك خطوط الطيران وإلغاء مئات الرحلات، وأضرب فى الآونة نفسها موظفوا الطيران فى فرنسا احتجاجـاً علـى خطـط خصخصة شركات الطيران الحكومية وتغير نظـام التقاعـد وخفض بما يضر بمصالح العمال، وتزامن مع هذا الاضراب إضراب سائقى الشاحنات الذين وضعوا الحـواجز علـى الطرق لمواجهة الشرطة وكاسرى الإضراب.

وفى الولايات المتحدة قام ٧٠ الف من عمـال تجـارة التجزئة فى الأغذية بإضراب فى أكتـوبر ٢٠٠٣ احتجاجـاً على الاستقطاع مستحقات معاش العاملين وخفـض تغطيـة نفقات العلاج بنسبة ٥٠%، وفى حين تدعى الشركات التـى أضرب بها العمال أنها إضطراب إلـى هـذه الإجـراءات لمواجهة الخسائر، يكشف العمال أن أرباح هذه الشركات قد إرتفعت من ٥,١ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلـى ٩,٧ مليـار دولار عام ٢٠٠٣.

ليست هذه سوى أمثلة قليلة من نضال الجماهير في العالم ضد إرتفاع الأسعار وانخفاض الأجور والإفقار. أردنا فقط أن نبين أنه إذا كان ارتفاع الأسعار ظاهرة عالمية كما تدعى الدولة فإن النضال ضد إرتفاع الأسعار ومن أجل رفع الأجور ايضاً ظاهرة عالمية. وبالنظر إلى هذه النضالات فإن لدينا الكثير لنلاحظ.

أول هذه الملاحظات هى الطابع العالمى لهذا النضال، فمن شرق أسيا إلى الأمريكيتين وافريقيا واوربا، ومن الدول النامية إلى الدول المتقدمة هذا الإنتشار لحركات النضال الجماهيرى يعطى الحركة طابعها العالمى. ويبدو ذلك طبيعياً إذا وضعنا فى الاعتبار أن السياسات الاقتصادية التى تؤدى إلى ارتفاع الأسعار والفقر هى نفسها السياسات المطبقة فى أنحاء العالم، إنها سياسات السوق التى تقودها المؤسسات الاقتصادية العالمية وتهجم بها على مصالح الكادحين والفقراء فى أنحاء العالم، ويجعل هذا ردود الأفعال الاحتجاجية للجماهير تتخذ طابعاً عالمياً.

من الواضح ايضاً أن الأنظمة الحاكمة فى الدول المتقدمة أكثر قدرة على استيعاب الحركة عبر آليات

الديمقراطية وتقديم التنازلات للجمـاهير أو تأجيـل خطـط الهجوم على الفقراء، أما الدول الناميـة ولا تتمتـع بآليـات ديمقراطية أو قدرة اقتصادية على التنازل لاستيعاب حركـة الجماهير فإنها تكون أكثر عرضة للإطاحة بهـا مـن قبـل الحركة.

نلاحظ أيضاً بوضوح هذا الدور الحاسم الـذى تلعبـه الطبقة العاملة فى الحركة، ففى كافة الانتفاضات الجماهيرية كان تدخل الحركة العمالية إلى ساحة الصراع حاسماً، ففـى أندونيسيا استمرت مظاهرات الطلاب ضد سوهارتو أسـابيع فزعزع فيها حكم سوهارتو بالفعل ولكن كان تدخل الحركـة العمالية بثقلها هو الحاسم فى القضاء على نظام سـوهارتو. وفى الصرب استطاع نظام مليوسـوفييتش الصـمود أمـام الحملة العسـكرية لحلـف النـاتو دون أن ينهـار، وحتـى الانتخابات التى سقط فيها تحدى بعدها إرادة الجماهير ولـم يغادر السلطة ولم تتمكن المظاهرات من الإطاحة به إلا بعد دعوة إتحاد العمال إلى إضراب عام إنهار على أثـره نظـام مليوسوفيتش. ولعبت الطبقة العاملة نفس الدور الحاسم فـى الأرجنتين وبوليفيا والكوادور وبيرو، كمـا أن الاضـرابات

العمالية تتطلع بالدور الأساسى فى مواجهة سياسات الخصخصة والتكيف الهيكلى فى العالم.

ويبدو هذا أيضاً منطقياً إذا وضعنا فى اعتبارنا أن سياسات السوق وهجوم الرأسمالية إذ تباشر الاعتداء على حقوق ومصالح الكادحين والفقراء فى المجتمع فإن الطبقة العاملة هى أو من يتضرر من هذا الهجوم عبر، الخصخصة وخفض الأجور وزيادة ساعات العمل وخفض الضمان الاجتماعى ومن الطبيعى أن تكون سباقة فى رد فعلها على هذا الهجوم، كما أن الطبقة العاملة بما لها من ثقل فى عملية الإنتاج وقدرة تنظيمية واتساع عددى وانتشار فى المجتمع يكون تدخلها حاسماً.

ما يميز أيضاً على هذه الموجة من النضال أنها ليست موجة نضال عابرة أو قصيرة المدى، فمنذ الإطاحة بالان جوبيه وخططه الاقتصادية فى الانتخابات الفرنسية عام ١٩٩٥ بعد الإضراب وحتى الإطاحة بساينشز فى بوليفيا وارستو فى هاييتى النضال الجماهيرى ضد سياسات السوق لا يتوقف ولا تلوح نهايته فى الأفق، نحن إذن أمام نضال جماهيرى طويل الأمد يعمل فى طياته ملامح تغير سياسى

واجتماعى أعمق من الإصلاحات التى تتمكن الرأسـمالية أن تقدمها.

الملاحظة الأخيرة التى نود الإشارة إليها، هـى عـدم تمكن أى من الانتفاضات الجماهيرية حتى الآن مـن قطـع الطريق إلى الثورة العمالية إلى آخره، إذا جاز التعبير فـإن الانتفاضات الجماهيرية التى شهدها العـالم فـى السـنوات الأخيرة تبدو وكأنها أنصاف ثورات تتوقف عنـد الإطاحـة بالنظام ولا تقدم مشروع نظام ثـورى بـديل، ممـا يمكـن الرأسمالية من العودة تدريجياً والدوران فى فلك الرأسـمالية العمالية. إن الافتقاد لحزب ثورى جماهيرى فى كل التجارب التى أشرنا إليها هو ما جعل الانتفاضات الجماهيريـة التـى أشرنا إليها تتوقف عند عملية الهدم ولا تواصل بعدها عملية بناء النظام الثورى وخلاله حركة نضال طويلة المدى مثـل التى تشهدها على مستوى العالم فـإن هـذا الـنقض قابـل للاستكمال خلال عملية الصراع نفسها، وعنـدما يـتم ذلـك ويتوفر الحزب الثورى الجماهيرى فـإن عمليـة الإطاحـة بالأنظمة المستغلة العميلة ستكون الخطوة الأولى على طريق بناء الأنظمة الثورية التى تحقـق المسـاواة والحريـة. إن

حركات النضال الجماهيرى للكادحين فى أنحاء العالم مليئـة بالدروس والخبرات التى يحتاجها المناضـلون فـى أنحـاء العالم، وأكثر من ذلك فإنها مليئة أيضاً بالأمل والثقة فـى أن الفقر والجوع والاضطهاد ليس قدرنا وأن لدينا الكثير لنقـوم به وإذا كان ارتفاع الأسعار والفقر والجوع فى مصر جـزء من ظاهرة عالمية كما تصدر الدولة فإن نضـال الكـادحين والفقراء فى مصر لابد أن يكون جزءاً من نضال الكـادحين والفقراء فى العالم، إذا كـان ارتفـاع الأسـعار ظـاهرتهم العالمية، فإن النضال هو ظاهرتنا العالمية.

النضال ضد الفقر – تحديات وآمال

يا كريمة لا تسامحي
قومي ولادك وصحي
يا ما ناس لازم تضحي
لأجل ساعة من الأمان

فؤاد حداد

استعرضنا حتى الآن الأوضـاع التـي يعـاني منهـا الكادحون والفقراء في مصر، وناقشنا الأسباب التي تبرر بها الدولة هذه الأوضاع، وعرضنا الأسـباب الحقيقيـة للغـلاء والفقر، وتوقفنا أمام بعض أمثلة النضال ضد سياسية الإفقار في العالم يبقى أمامنا سؤال هام كيف يمكن مواجهـة هـذه الأوضاع وبوضوح كيف نناضل ضد السياسات التي تخلـق المعاناة والفقر للكادحين؟ الإجابة على هـذا السـؤال تبـدأ بمحاولة معرفة الأرض التي نقف عليها الآن.

تعاني الحياة السياسية في مصر من سـمات مزمنـة، وأهم هذه السمات هي الأستبداد السياسي المتمثل في تطيـق قانون الطوارئ لأكثر من عشرين سـنه والسـيطرة علـي الأحزاب والنقابات العمالية وتقييد حـق تكـوين الأحـزاب وإصدار الصحف، وحظر الاحتجاجات الجماهيرية ومعاداتها للإضرابات والمظاهرات، الملاحقة الأمنية والحبس والتعذيب للمناضلين والسياسيين، هذا طبعـا بالإضـافة إلـي حجـب المعلومات وتزييف الحقائق والهيمنة الإعلامية للدولة. هـذه الأوضاع لعبت بلاشك دورا هامـا فـي إضـعاف حركـة

الجماهير والحركة السياسية في مصر علي نحو واضح يبدو ذلك في غياب قدرة الحركة الجماهيرية علي تطوير آليـات عملها وإمتلاكها لتنظيماتها السياسية والنقابية، وغياب أدوات التعبير الجماهيرية، والانفصال الواضح بين القوى السياسية المختلفة والجماهير، ولكن لم يمنع ذلك إندلاع العديـد مـن الحركات الجماهيرية في أوقات مختلفة، مثـل الإضـرابات العمالية المطلبية في الثمانينات في المحلة وحلـوان وشـبرا وكفر الدوار والسكك الحديدية وغيرها، كـذلك الإضـرابات العمالية ضد سياسة التكيف الهيكلي مثل إضرابات المراجـل البخارية والماكو وغزل كفر الدوار وغيرها، وشهد الريـف المصري حركة احتجاجية عارمة للفلاحين ضد تطبيق قانون الإيجارات في الأراضي الزراعية- كما شـهدت الجامعـات المصرية حركات احتجاجية للطلاب أغلبها أرتبط بأحـداث وقضايا وطنية وقومية مثل القضية الفلسطينية والحرب علي العراق ، وبعضها ارتبط بقضايا طلابية مثل إلغاء اسـتثناء المعوقين من التنسيق هذه التحركات الجماهيريـة وغيرهـا تغلب عليها الطابع العفوي والمؤقت، وارتبط أغلبها بمطالب أو أحداث ولم تطور آليات للاستمرار أو التطور ولم تـرتبط

بأهداف بعيدة المدى، وعلى الرغم من ذلـك إمتلئـت هـذه الحركات بالخبرات النضالية الهامة. والأهم أنها كانت تذكيرا دائما بقوة الحركة الجماهيرية وأهميتها وقـدرة الجماهيريـة الخلافة علي النضال.

القوى السياية بدورها عانت في ظل هذا المنـاخ مـن العزلة – لأسباب لسنا بصدد مناقشتها الآن – عن الجمـاهير كما عانت من الحصار والتقييد وحرمت من القيام بالدعايـة الحرة وغير المقيدة وسط جمهورها الطبيعـي، كمـا دأبـت أجهزة الدولة علي إبعاد المناضلين السياسيين عن المؤسسات التمثيلية سواء المجالس النيابية أو النقابات من خلال السيطرة علي عمليات الانتخاب والتلاعب المسـتمر بهـا. والمثيـر للتساؤل أن القوى السياسية الأكثر جماهيرية والأقل إنعزالية وهي الحركات الإسلامية عزفت طوال الوقت عن التفاعـل مع القضايا الاجتماعية مثل قضية الأسعار أو التكيف الهيكلي أو غيرها. هذه الملامح العامة للحياة السياسية فـي مصـر تعكس وجود أزمة ليست بالقليلة في الحركة ولكـن هنـاك تغيرات لا يمكن لأي مراقب تجاهلها في الآونة الأخيرة فعلى مستوى الحركة الجماهيرية وعلي الرغم من تـأثر الحركـة

العمالية في شركات القطاع العام سلبا ببرامج التكيف الهيكلي وخروج قطاعات واسعة عن العمل من صـفوف الحركـة سواء بتصـفية الشـركات أو بالمعـاش المبكـر، وهيمنـة البيروقراطية النقابية علي الحركة إلا أن حركة الاحتجاجات العمالية العالية في السنوات الأخيرة، كما شـهدت الحركـة العمالية في القطاع الخاص تجارب على درجة راقيـة مـن التنظيم مثل حركة عمال النصر للكيماويات وعمال المصابيح الكهربية. كما شهدت السنوات الأخيرة تطورا هاما في إتجاه ارتباط قطاعات متنوعة من الجماهير بمصالحها الجماعيـة ومحاولة الدفاع عنها والتعبير عن تلـك المصـالح بشـكل جماعي مثل الفلاحين المضارين من تطبيق قانون الإيجارات الزراعية أثناء وبعد تطبيق القـانون، والمتضـررين مـن الصندوق الاجتماعي، وجامعي القمامة، والمضـارين مـن فواتير الكهرباء والقمامة. تجد بنا الإشارة هنا إلى أننا لسـنا بصدد تقديم تحليل وفي للحركة الجماهيرية والسياسية رغـم أهمية ذلك ولكننا نحاول فقط إظهار الملامح العامة للوضـع الجماهيري فإذا نظرنا للقوى السياسية نجد أن علينـا أولا أن نقر أن القوى السياسية وخاصة اليسار لا زالت تعـان يمـن

العزلة عن الجمـاهير وضـعف المبـادرة تجـاه القضـايا الاجتماعية التي تمس قطاعات واسعة من السكان تعد هـذه أزمات قائلة لأي حركة سياسية خاصة عند الحـديث عـن النضال ضد ارتفاع الأسعار والفقر. ومع ذلك فإن السـنوات الماضية شهدت تطورات ذات مغزى مـرت بهـا القـوى السياسية في مصر، فلقد كانت التحالفات والعمل المشترك في مختلف القضايا إتجاها بارزا في السنوات الماضـية وحتـى الآن بين أغلب القوى السياسية، وهو ما يدل علـي درجـة أعلى من النضج والرقي السياسي، وتجـاوز للكثيـر مـن أمراض الشللية والعصبوية التي سـيطرت علـي الحركـة لفترات طويلة، وكانت تكلفتها باهظة علـي مسـتوى أخـر استطاعت الحركة علي الرغم من قانون الطوارئ والحصار السياسي والإعلامي إنتزاع حقوق غاية في الأهمية ، مثـل حق الدعوة للتظاهر في الميادين العامة والذي ترسـخ عبـر الفترة الماضية وأصبح حقا مكتسبا تمارسه الحركة السياسية في كل مناسبة، وحق تكوين فاعليات سياسـية نشـطة فـي قضايا مختلفة، تضم تحالفات القوى السياسية، وتنظم آليـات للنضال في تلك القضايا نذكر منها اللجنـة الشـعبية لـدعم

الانتفاضة، وحركة مناهضة الحرب، واللجنة القومية للـدفاع عن العمال، واللجنة التنسيقية للحقـوق والحريـات النقابيـة وغيرها. يجب التأكيد علي أن هذه المكاسب تم انتزاعها عبر صموت وتضحية مناضلي القوى السياسية المختلفـة الـذين تعرضوا للقمع والاضطهاد لتأكيد هذه المكاسب وترسـيخها حتى أصبحت أمرا واقعا، كان هذا قبـل أن يبـدأ مسلسـل الإصلاحات الشكلية التي تقوم بهـا الدولـة تحـت ضـغط الإمبريالية .. ولا يمكن أيضا إغفال أنه حتى مع إنتزاع هذه المكاسب. لا زالت أغلب المظاهرات والفاعليات السياسـية معزولة عن الجماهير سواء بسبب الحصار الأمني والسياسي أو بسبب ضعف مبادرة القوى السياسية تجاه الجماهير. كانت هذه نظرة عابرة على الأوضاع السياسية العامة وكما ذكرنـا ليست محاولة لدراسة أوضاع الحركـة بشـكل وافـي وإذا انطلقنا من هذه الأوضاع لمحاولة النضـال ضـد ارتفـاع الأسعار والفقر فإن لدينا لكثيـر لنفعلـه تتمثـل المعضـلة الأساسية في إن النضال ضد الفقر يجب أن تقوم به الجماهير حتى يمكن أن يحقق أهدافه، وما تعاني منه حتى الآن هو أن الحركة السياسية المنظمة التي تتطلع بمواجهة قضايا الغـلاء

والفقر لا زالت تعاني العزلة عن الجماهير، وحركة الجماهير لا زالت تعان يمن إفتقاد التنظيم وأي آليات تطرح للنضـال وبالتالي يجب ان تكـون محاولـة جـادة لتنظـيم الحركـة الجماهيرية وتسليحها بالمطالب الاجتماعية وأدوات النضال. من هنا يتوجب علينا الإشارة إلي الأهمية الخاصة للحركـة العمالية، فقابلية الحركة العمالية للتنظيم وقدرتها على العمل، إضافة إلي ثقلها الاجتماعي والاقتصادي تجعلها في طليعـة حركة النضال من أجل القضايا الاجتماعية، ومن هنـا فـإن بعض الآليات والمطالب النضالية تصبح أكثـر وضـوحا ، فالسلاح الرئيسي للطبقة العاملة في نضالها هـو الإضـراب عن العمل كما أنه الآلية الأكثر فاعلية لتحقيق المطالب، لذلك فإننا نعتقد بشدة ان الدعوة لإضرابات عمالية علي مسـتوى المناطق الصناعية، أو الصناعات، للمطالبة برفع الحد الإدنى للأجور وصرف علاوة غلاء المعيشة وإعادة تأميم المصانع، وصرف إعانة بطالة للعمال العاطلين عن العمل وزيادة الدعم علي السلع الأساسية ، من أهم آليات النضال ضـد الغـلاء والفقر، وبالطبع فإن الإضرابات لا تتحقق بمجرد التفكير فيها أو حتى الدعوة إليها، ولكن علينا الإنطلاق مما هو موجـود

بالفعل من الإضرابات المصنعية الجزئية، ومن الاحتجاجات العفوية للعمال والتي تحتاج إلي ربطهـا ببعضـها الـبعض وتوحيد مطالبها عبر آليات تضامن ودعاية وتحريض نشطة، لا شك أن ذلك سيكون صعبا في ظل غياب نقابات مناضلة، ولكن لا يجب أيضا تجاه الأقلية النقابية في اللجان المصنعية المرتبطة بقضايا العمال والمجتمع، كذلك الطليعـة العماليـة خارج النقابات، إن الدر الطليعي للطبقة العاملة يمكن تفعيلـة بمبادرات جريئة تجـاه الطبقـة العاملـة والانطـلاق مـن التحركات المتوفرة بالفعل وتطويرها، وخلق حالة تضـامن واسعة في الحركة العمالية عبـر تطـوير أدوات الدعايـة والتحريض كالبيانـات والنشـرات ولجـان التضـامن. إن الجماهير في الأحياء الفقيرة ، والتي تعاني أشد المعاناة مـن الغلاء وإنخفاض الدخل تمثل القطاع الأوسع والأكثر خطـوة عظيمة علي طريقة مواجهة الفقر، لذلك فإن بناء لجان شعبية في الأحياء لمواجهة الغلاء ، تقوم بتنظيم الإمنتناع عن تسديد فواتير الكهرباء والغاز والاحتجاجات الجماهيرية ضد الغلاء والفقر وتطالب بزيادة الدعم، وتحسين الحكومات والمرافق، وتنظم أيضا مقاطعة الشركات التي ترفـع أسـعار السـلع

والخدمات والمرافق، وتنظيم أيضا مقاطعة الشـركات التـي ترفع أسعار السلع والخدمات، وتمارس التشهير والتحـريض علي نطاق واسع ضد الغلاء عبـر البيانـات والملصـقات والنشرات الجماهيرية. إن وجود حركة كهـذه سـيكون لـه أعظم الأثر في انتزاع حقوق الفقراء ولكن حركـة تلـك لا يمكن خلقها من العدم لا بد دائما من الانطلاق مما هو متحقق بالفعل، إن الغضب والرفض المتراكم لدى قطاعات الفقـراء والكادحين يحتاج إلي أشكال لتنظيمة ليتحول إلي قوة وفعل، وتعد المبادرات القائمة بالفعل منطلقا ممكنا للبناء عليهـا إذا توفر الجهد والجدية الكافيان أو من أمثلة ذلك لجنـة الـدفاع عن الفقراء في المحلة لجان المعاشات والتحركات الشـعبية في الجيزة ضد فواتير القمامة والكهربـاء، وغيرهـا مـن البدايات التي تحتاج إلي الدعم والتفعيل والتطوير. ولا يمكن تجاهل أن فقراء الريف هم الأكثر معانـاة علـي الإطـلاق بالغلاء ولقد كانت حركة الفلاحين علي الاحتجاج والنضـال ولا يمكن تجاهل ارتفاع أسعار مستلزمات الزراعـة علـي الفلاح الصغير وانخفاض سعر التوريد، والانخفاض الشـديد للدخل العمالة الزراعية لانخفاض الأجـر نتيجـة للتعطـل

لفترات طويلة، إن تنظيم المؤتمرات الفلاحية والاحتجاجـات المطالبة بدعم مستلزمات الزراعة للفلاحين الفقـراء ورفـع سعر توريد الحاصلات الأساسية، وتحديـد الحـد الأدنـى للأجور للعاملين بالزراعة بما يساوي الاحتياجات الأساسـية بقيمتها الفعلية وعلي مدار العام هو جزء أساسي من النضال الجماهيري ضد الفقر والغلاء،وفي ظل معاناة الريف الفقيـر في مصر وخبرات النضال ضد تطبيق قانون الإيجارات فإن قابلية تنظيم الحركة الفلاحية وتطورها أصبحت أكبر من ذي قبل إن ربط النضالات الجماهيرية ببعضها البعض وتوحيـد المطالب والحركة وتعميم الخبرات والآليات شرطا أساسـيا للنهوض بالحركة واقترابها من أهدافها ومطالبها، وهـو مـا يستدعي وجود تحالف قوي ومتماسك بين القـوى السياسـية المناضلة والنشطاء السياسيين والنقابيين والعمال الطليعيـين والقيادات الطبيعية في المصانع والريف والأحياء والجامعات وهنا نجد أنه من الضروري الإشارة إلي حركة ٢٠ مـارس من أجل التغيير، حيث تتميز حركة مارس بـثلاث سـمات تجعل آفاق تطورها أكثر رحابة من أي تحالف سـابق بـين القوى السياسية، أولا أن إنها كتحالف جبهـوي بـين قـوى

سياسية مختلفة تعبر عن درجة عالية من النضج والتطـور لهذه القوى السياسية، قدرتها علي تجاوز الخلافات الفكريـة والسياسية والانصهار أكثر في مهام نضالية متفق عليها، ثانيا تختلف حركة مارس عن أي جبهة تكونت في السابق في إنها لا ترتبط بقضية بعينها، مثل القضية الفلسطينية أو الحـرب على العراق، أو قانون العمل، ولكنهـا تعتبـر أن التغييـر الشامل هو القضية التي تقوم بها حركة النضال في مصـر، وهو يعبر عن إدراك عمق الأزمة التي يعيشـها المجتمـع وصعوبة الإصلاحات الجزئية وشكليتها وكذلك يعبر عن ثقة عالية في الجماهير وقدرتها علي الفعل ثالثا أن حركة مارس جاءت نتاجا للاحتجاج الجماهيري الضخم الذي أندلع ضـد غزو العراق يومي ٢٠- ٢١ مارس ٢٠٠٣ والـذي قامـت الجماهير فيه باحتلال ميدان التحرير ليوم كامل، وهي بـذلك حركة امتلكت خبرة جماهيرية ونضالية غالية، وتختلف عن كافة اللجان التي تأسست لبناء حركة في إنهـا ناتجـة عـن حركة اندلعت بالفعل ولهذه الأسباب فإننا نرى أن حركة ٢٠ مارس من أجل التغيير يقع عليها العبء الرئيسي في تنظـيم النضال ضد الغلاء والفقر بالإضافة لكل الفاعليات والقـوى

لتي تنشط في هذا الاتجاه. إن هذا الفقر والغـلاء والمعانـاة التي يعيشها الفقراء لا يمكن ان تمر دون نضال ينتزع حقوق الكادحين ويحقق الحياة الكريمة لغالبية السكان، وعندما تصل المعاناة إلي هذه الدرجة وعندما يكون السبب في هذه المعاناة هو الاضطهاد والنهب والظلم الاجتماعي، فليس لدى الفقراء والكادحين ما يخسرونه الهم سوى الوقـوف لسـاعات فـي طوابير الخبز أو لسنواتفي طوابير البطالة، ليس لـدينا مـا نخسره سوى معاناتنا. إن من يستطيع الوقوف لساعات فـي طوابير الخبز لساعات طويلة، يستطيع أيضا الوقـوف فـي مظاهرة للمطالبة بحقوقه، إن مـن يقـدم طلبـات التعيـين والتوظف لسنوات دون جدوى يسـتطيع أن يرفـع مطالبـة ويناضل من أجلها مع الملايـين مـن الفقـراء، إن الـذين يستطيعون إنتاج كل ثروات المجتمع ويحققون أرباحا طائلـة للمستثمرين، يستحقون حياة أفضل ويستطيعون تحقيقهـا. إن نضالنا جزء من نضال الفقراء والكادحين في أنحـاء العـالم ففي أنحاء العالم يوجد من ينهب ويوجد من يناضـل ضـد النهب، وهنا نستطيع إن نناضل ضد النهب، وهنا نستطيع ان نناضل ضد النهب وأن نحقق حياة أفضل إذا نظمنا صـفوفنا

وانتزعنا حقوقنا المشروعة والبسيطة إننا نعقد آمالنـا علـى نضال الكادحين والفقراء، هذا النضال هو الوسيلة الوحيـدة لتخفيف تلك المعاناة.

١) تقرير التنمية الشاملة فى مصر (٩٩، ٢٠٠٠) ص ٢٨٢ مركز دراسات وبحوث الدول النامية نقلاً عن بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

٢) جريدة الوفد عددى ٢٦، ٢٧ / أكتوبر ٢٠٠٣.

٣) جريدة الأهالى ٢٢ / أكتوبر ٢٠٠٣.

٤) جريدة العربي ٨ / فبراير ٢٠٠٤.

٥) نفس المصدر.

٦) جريدة التجمع ١٨ يناير ٢٠٠٤.

٧) جريدة الأسبوع ١٩ / يناير ٢٠٠٤.

٨) جريدة الأهالي ١٨/فبراير ٢٠٠٤

٩) رجع جريدة الأهرام ١١ فبراير ٢٠٠٤ ص١٧.

١٠) Global Policy Network/http: Globalpolicymer wor R.org G PN global labor mar Ret database : Egypt / submittedby:

١١) الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٢ ص٢٢٢ مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام وراجع أيضاً تقرير البنك الندولى لعام ٢٠٠٠ ص٥٨.

١٢) تقرير البنك الدولى، لعام ٢٠٠٠ ص٥٨ وما بعدها.

١٣) الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان ص ٩٢: عبد الخالق فاروق/ جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
١٤) الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان ص٩٢ : عبد الخالق فاروق / جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
١٥) Glodal مصدر سابق.
١٦) خرائط الثروة والفقر فى مصر: أحمد السيد النجار جريدة العرب ٨ فبراير ٢٠٠٤.
١٧) جريدة الأهرام ١٣ يناير ٢٠٠٤.
١٨) نفس المصدر.
١٩) الأهرام الاقتصادى ٩ فبراير ٢٠٠٤.
٢٠) نفس المصدر.
٢١) جريدة التجمع ١٨ يناير ٢٠٠٤.
٢٢) الأهرام الاقتصادية ٢٣ فبراير ، ٢٠٠٤
٢٣) تقرير التنمية الشاملة مصدر سابق ص ٢٣٦: ٢٣٨
٢٤) نفس المصدر

٢٥) تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ (شن هجوم على الفقر) ص٢٨٠.
٢٦) الاتجاهات الاستراتيجية ٢٠٠٢ مصدر سابق.
٢٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: مؤشرات التنمية فى مصر.
٢٨) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار.
٢٩) مصدر رقم (١٠) ص٢٨٦.
٣٠) مصدر رقم (١) ص٢٦٢.
٣١) مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار.
٣٢) نفس المصدر
٣٣) مصدر رقم ١٠ ص٢٢٢، راجع أيضاً تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٠ ص٥٨
٣٤) تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٠ ص٥٨، وما بعدها.
٣٥) نفس المصدر نفس الصفحات.
٣٦) جريدة أخبار اليوم ٤ فبراير ٢٠٠٢ تحقيق جمعية عبد الصبور (كيف إرتفعت أسعار الشاى بدلاً من إنخفاضها).
٣٧) مصدر رقم (١٣) ص٢٦١.

٣٨) نفس المصدر ص١٤٧.

٣٩) نفس المصدر ص٢٣٣.

٤٠) نفس المصدر ص٢٦٥.

٤١) قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى: مدحت أيوب ص١٥٠، مركز البحوث العربية والإقليمية.

٤٢) الأتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ٢٠٠٠ مركز الدراسة الإستراتيجية الأهرام ص١٨٩.

٤٣) مصدر ٣٩ ص١٥١.

٤٤) مصدر (٤٠) ص٢٤٦ إلى ٢٥١.

٤٥) نفس المصدر.

٤٦) نفس المصدر ص٢٥٨.

٤٧) جريدة الأحرار ٢٠٠٣/٢/٢٧.

٤٨) مصدر رقم ٤٠ ص١٨٧.

٤٩) نفس المصدر ص١٩٥، ١٩٦.

٥٠) مصدر رقم ١٣ ص١٠١.

٥١) جريدة الأهالى العددين ١٤، ٢١ يناير ٢٠٠٤.

٥٢) تقرير القيمة البشرية ٢٠٠١ ص١٨٤.

٥٣) مصدر ٣٩ ص٢٦.

٥٤) مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣ مؤشرات التنميـة على مستوى الأحياء والمراكز والمدن.